SAICM/ICCM.2/INF/17

Distr.: General
27 February 2008

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الثانية
جنيف، ١١ - ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٤ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية

وثيقة توجيهية بشأن إجراء تقييم لقدرات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ولتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على المستوى الوطني

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تعمم في مرفق هذه المذكرة نسخة من طبعة نسيان/أبريل ٢٠٠٧ من الوثيقة التوجيهية التي أصدرها البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية بشأن إجراء تقييم لقدرات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ولتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على المستوى الوطني. وتقدم هذه الوثيقة إلى المؤتمر للعلم، وترفق بصورتها الواردة، ودون تحرير رسمي.

* SAICM/ICCM.2/1.

300409 K0950910

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

المرفق

إجراء تقييم للقدرات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والتنفيذ الوطني للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

دليل استرشادي

طبعة إبريل ٢٠٠٧

IOMC

UNITAR

قام معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) بإعداد هذه الوثيقة بالتعاون مع أعضاء فريق عمل المشاريع (PTF) الذي تم تشكيله لدعم التنفيذ الوطني للمشروعات الأولية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية (SAICM) التي يدعمها المعهد. ويشمل فريق عمل المشاريع أعضاء من: منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، والبنك الدولي، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، وأمانة اتفاقية بازل، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)، وأمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية (بصفة مراقب).

وفي مايو من عام ٢٠٠٧، قامت اللجنة التنسيقية بين المنظمات التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيمائية (IOMC) بمراجعة الوثيقة والتصديق عليها كأحد وثائق هذا البرنامج. ولا تعبر المحتويات بالضرورة عن وجهات نظر أو سياسات تم إقرارها في أي من المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية . ويعرب معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث عن تقديره للدعم المالي من الحكومة السويسرية والصندوق الائتماني لبرنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (IOMC)

تم إنشاء البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (IOMC) عام ١٩٩٥ بناء على التوصيات التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢، وذلك لدعم التعاون، وزيادة التنسيق الدولي في مجال سلامة المواد الكيميائية. ويشارك في البرنامج كل من: منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO). ويشارك البنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) بصفة مراقبين. والغرض من هذا البرنامج هو حث التنسيق بين السياسات والأنشطة التي تقرها المنظمات المشاركة، سواء كانت مشتركة أم فردية، لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المرتبطة بصحة الإنسان والبيئة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـــ:

Programmes in Chemicals, Waste and Environmental Governance
UNITAR
Palais des Nations
CH-1211 GENEVE 10
Switzerland

Tel: +41 22 917 85 24
Fax: +41 22 917 80 47
Email: cwg@unitar.org
Website: www.unitar.org/cwg

Z:\cwm.15\Capacity Assessment\Final versions\SAICM_Capacity Assessment_APR2007edition_IOMC.doc

جدول المحتويات

١- مقدمة ٥
١-١ النظرة العامة والسياق ٥
١-٢ خلفية عن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ٦
١-٣ لمحة عن مخرجات وقرارات النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ٧
١-٤ الأنشطة التمكينية المبدئية لتنفيذ النهج الإستراتيجي ٨
١-٥ أهداف تقييم القدرات الوطنية ١٠
١-٦ المكونات الأساسية لتقييم القدرات المرتبطة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ١١
٢- مقترح إجراء عملية تقييم القدرات ١٢
٣- تقييم إطار الإدارة ١٤
٣-١ مقدمة ١٤
٣-٢ المجالات المقترحة لتقييم أسلوب الإدارة ١٤
٣-٣ إعداد تقييم أسلوب الإدارة ١٥
٤- تقييم القدرات للمجالات الهامة في إدارة المواد الكيميائية ١٧
٤-١ مقدمة ١٧
٤-٢ المجالات المقترحة لتقييم إدارة المواد الكيميائية ١٧
٤-٣ التعرف على المجالات الهامة والملحة لإدارة المواد الكيميائية (الخطوة الأولى – الانتقاء/الفرز) ١٨
٤-٤ إجراء تقييم قدرات مبدئي لمجالات إدارة المواد الكيميائية الهامة والملحة (الخطوة الثانية) ٢٠
٤-٥ التعرف على الفرص المتاحة للمشروعات المشتركة (الخطوة الثالثة) ٢١
٥- تنظيم مقترح لتقييم القدرات ٢٢
ملحق رقم ١: ورقة العمل الخاصة بتقييم أسلوب الإدارة ٢٣
ملحق رقم ٢: ورقة العمل الخاصة بالتعرف على مجالات إدارة المواد الكيميائية الهامة والعاجلة ٢٦
ملحق رقم ٣: ورقة العمل الخاصة بتقييم القدرات المرتبطة بمجالات إدارة المواد الكيميائية الهامة والعاجلة ٣٠
ملحق رقم ٤: قائمة الأنشطة المدرجة ضمن خطة العمل العالمية ٣٢

١ – مقدمة

١–١ *النظرة العامة والسياق*

تم تبني النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM) في الجلسة الأولى للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية (ICCM) الذي عقد في دبي في فبراير عام ٢٠٠٦. وقد كان أحد أهم أهداف هذا النهج الإستراتيجي على المستويات القطرية هو أن تتخذ المبادرات الحالية لإدارة المبيدات في مختلف القطاعات كأساس للانطلاق منها، ودعم التنسيق والتماسك بين مبادرات الحكومات والجهات المعنية. كما كان هناك هدف هام آخر وهو ربط هذه الأنشطة بخطط التنمية الوطنية (مثل الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإستراتيجيات الحد من الفقر ... الخ). ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد نصت إستراتيجية السياسات الجامعة للنهج الإستراتيجي (OPS) على أنه "من أجل الحفاظ على نهج متكامل لإدارة المواد الكيميائية، يجب على هذه الحكومات وضع الترتيبات لتنفيذ نهج إستراتيجي على أسس مشتركة بين الوزارات أو بين المؤسسات حتى يمكن تمثيل كل مواضع الاهتمام للهيئات الوطنية والجهات المعنية، وبالتالي التعامل مع جميع المجالات الأساسية المرتبطة بها" (إستراتيجية السياسات الجامعة للنهج الإستراتيجي، فقرة ٢٣).

وقد أحرزت العديد من البلدان تقدما واضحا خلال السنوات الأخيرة لدعم مخططات إدارة المواد الكيميائية. فالعديد من هذه البلدان قد أعدت مخططات وطنية لإدارة المواد الكيميائية، ووضعت أسس تنسيق وطنية لإدارة الكيماويات، وجهزت خطط تنفيذ وطنية لاتفاقية استكهولم، كما وضعت برامج قومية متكاملة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويتيح النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية فرصا قيمة لاتخاذ هذه الأنشطة أساس لبناء نهج إستراتيجي طويل الأمد على المستوى الوطني لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ٢٠٢٠ والمتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية.[(١)] ويتطلب مثل هذا النهج الإستراتيجي للإدارة الوطنية للمواد الكيميائية – تبعا للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية – إلي تحرك الحكومات والجهات غير الحكومية المعنيين (بما فيهم قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية)، إضافة إلي جهتين أو أكثر من العاملين في إدارة المواد الكيميائية.

و يمكن أن يوفر "تقييم القدرات القطرية من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية" أداة فعالة لوضع الأولويات وتخطيط التنفيذ لأنشطة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على المستوى القطري. وبإجراء مثل هذا التقييم فإن البلدان تستهدف أحد الأولويات الإستراتيجية للمؤتمر الدولي المعنى بإدارة المواد الكيميائية، والذي يشير في قراره ٤/١ إلي "وضع أو استكمال ملخص بيانات كيميائية (بروفايل) وطني وتقييم احتياجات الدول من القدرات اللازمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية"، في إطار عمليات تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على المستويات الوطنية.

وقد تم وضع وثيقة هذا الدليل بغرض مساعدة الدول المهتمة بإعداد تقييم للقدرات اللازمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على مستوى القطر. ويشمل القراء المستهدفين بهذه الوثيقة الوزارات والهيئات الحكومية، والعاملين معهم من المجموعات المعنية في مجالات مثل الصناعة، ومنظمات العمال، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال

(١) تضمنت خطة التنفيذ بجوهانسبرج والتي تبناها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة هدفا عن " ... أن يتحقق بحلول عام ٢٠٢٠ استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطرق تؤدى إلي تقليص الآثار العكسية الضارة على صحة الإنسان والبيئة ...". يمكن الإطلاع على النص الكامل في: http://www.un.org/esa/sustdev/documents/WSSD_POI_PD/English/WSSD_PlanImpl.pdf.

البيئة والصحة ...الخ، والتي تهتم وترتبط بإدارة المواد الكيميائية وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ويفترض أن تكون هذه الدول قد أعدت ملخص بيانات كيميائية (بروفايل) وطني، وأن تبدى اهتماما وتعرب عن التزامها باتخاذ الخطوات التالية لتقييم الثغرات وتقييم الأولويات.

يلخص الجزء الأول من الوثيقة مخرجات النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية والقرارات الجوهرية، كما يوفر نظرة عامة ويوضح السياق اللازم لإعداد تقييم وطني للقدرات. أما الجزء الثاني فيتناول مقترحات لتنظيم عملية وضع هذا التقييم على المستويات القطرية. ويرسم الجزء الثالث الخطوط العريضة لمكونين رئيسيين مقترحين لهذا التقييم يشملا (١) تقييم الإطار الحكومي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، (٢) تقييم القدرات والأولويات الخاصة بإدارة مواد كيميائية محددة (مثل النظام المنسق عالميا GHS، والحد من المخاطر ...الخ). كما تم توفير قوائم عمل لكلا من مكونا التقييم، وذلك لتيسير جمع وتحليل المعلومات.

١-٢ *خلفية عن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية*

بدأت عملية تطوير النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية رسميا من خلال سلسلة الجلسات الأولى للجنة التحضيرية "PrepComs" عام ٢٠٠٣، وتضمنت عددا من المعالم الواضحة:

- مجلس إدارة برامج الأمم المتحدة للبيئة، فبراير ٢٠٠٢
- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، سبتمبر ٢٠٠٢
- جمعية الصحة العالمية، أيار/مايو ٢٠٠٣
- مؤتمر العمل الدولي، حزيران/يونيه ٢٠٠٣
- مؤتمر القمة العالمي، نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
- اللجنة التحضيرية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية ١، ٢، و٣
- الجلسة الأولى للمؤتمر الدولي المعنى بإدارة المواد الكيميائية (ICCM)، فبراير ٢٠٠٦

وقد كانت عملية التطوير متعددة القطاعات ومتعددة المشاركين بطبيعتها، ضمت ممثلين من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية (IGOs) العاملة في قطاعات مثل الزراعة، والبيئة، والصحة، والصناعة، والعمل. كما كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيمائية، والمنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية (IFCS) شركاء في الإشراف على العملية.

وقد بلغ تطوير النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية ذروته وتبنيه أثناء الجلسة الأولى للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية، والتي عقدت في دبي في فبراير من عام ٢٠٠٦. ويتألف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية من ثلاث وثائق أساسية (أنظر بعده)، مرفق بها أربعة قرارات تبناها المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية تتعلق بإجراءات التنفيذ، برنامج الانطلاقة السريعة، تحية إلي حكومة الإمارات العربية المتحدة وتتعلق بالمنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية. ومن المتوقع أن تعقد الجلسة الثانية للمؤتمر الدولي المعنى بإدارة المواد الكيميائية في عام ٢٠٠٩ لاستعراض التقدم الحادث وتقييمه.

١-٣ لمحة عن مخرجات وقرارات النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

يستهدف النهج الإستراتيجي بصفة أساسية دعم تحقيق هدف ٢٠٢٠ المتفق عليه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢. وتتمثل نتائج عملية تنفيذ النهج الإستراتيجي في ثلاث وثائق رئيسية:[٢]

إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية

يصيغ إعلان دبي – والذي تبناه الوزراء، ورؤساء وفود المجتمع المدني والقطاع الخاص – وجهة نظر شاملة متفق عليها عن الالتزامات السياسية التي تم صياغتها للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ويبرز هذا فيما أبداه المشاركون من " ... التزامهم التام بالنهج الإستراتيجي وتنفيذه." خاصة فيما يتعلق بتعزيز أهمية موضوعات مثل ربط الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالتنمية المستدامة، والحد من الفقر، وإسهام النهج الإستراتيجي بالأهداف الإنمائية للألفية (MDG)، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية، وأدوار الجهات غير الحكومية المعنية وأهمية العمل التشاركي.

إستراتيجية السياسات الجامعة

توفر إستراتيجية السياسات الجامعة معلومات عن نطاق النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وتعرّف الاحتياج للتنفيذ الفعال النهج الإستراتيجي، وتبلور الأهداف، والمبادئ، والترتيبات المالية والتنفيذية. وتندرج أهداف النهج الإستراتيجي في إستراتيجية السياسات الجامعة تحت خمس فئات:

- تقليل المخاطر
- المعارف والمعلومات
- أسلوب الإدارة
- بناء القدرات والتعاون التقني
- الاتجار الدولي غير المشروع

خطة العمل الدولية (GPA)

خطة العمل الدولية هي وثيقة أكثر تفصيلا تبلور مجالات العمل المقترحة، والأنشطة، والجهات الناشطة، والأطر الزمنية، والأهداف، ومؤشرات التقدم وجوانب تنفيذ النهج الإستراتيجي. وتضم هذه الخطة ٣٦ مجالا للعمل، و٢٧٣ نشاط، تم بناءها تبعا للفئات الخمس الخاصة بأهداف النهج الإستراتيجي كما وردت في إستراتيجية السياسات الجامعة. ويوصى باستخدام هذه الخطة عند التطبيق واستهداف المزيد من التطوير وذلك كأداة ووثيقة استرشادية للشركاء المعنيين بتنفيذ النهج الإستراتيجي. ويقترح عند تطبيق النهج الإستراتيجي على المستويات الوطنية (بما في ذلك البدء في "المرحلة التمكينية") أن تتضمن وضع خطة تنفيذ وطنية. وترفق قائمة أنشطة خطة العمل الدولية كملحق رقم ٤.

(٢) http://www.chem.unep.ch/saicm/SAICM%20texts/Final%20standalone%206%20June%2006.doc.

يتم تدعيم الأنشطة الأولية لبناء القدرات من أجل تنفيذ النهج الإستراتيجي – من بين عدة دعائم – ببرنامج للبدء السريع (QSP).[٣] ويشمل برنامج البدء السريع على صندوق ائتماني طوعي محدود زمنيا، يديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويمكن أن يشمل التعاون متعدد الأطراف، والثنائي، وغيره من أشكال التعاون. والهدف من برنامج البدء السريع هو "دعم الأنشطة المبدئية لبناء القدرات وأنشطة التنفيذ في الدول النامية، والأقل نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي يمر اقتصادها بمراحل انتقالية". (قرار المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية ١/٤).

العلاقة بين النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية وجدول أعمال القرن ٢١

من منظور بناء القدرات الوطنية، فإن النهج الإستراتيجي يوفر إرشادات أكثر تحديدا للدول من أجل تنفيذ التدابير ذات الصلة بجدول أعمال القرن ٢١، والذي تم الاتفاق عليه في "قمة الأرض" في ريو عام ١٩٩٢. فعند اعتماد الفصل ١٩، انتهى رؤساء الحكومات في قمة ريو إلي أن العناصر الرئيسية لإدارة المواد الكيميائية يجب أن تشمل:

(أ) التشريعات الملائمة؛

(ب) جمع المعلومات ونشرها؛

(ت) القدرة على تقييم المخاطر وتفسيرها؛

(ث) وضع سياسة لمعالجة المخاطر؛

(ج) القدرة على التنفيذ والإنفاذ؛

(ح) القدرة على إصلاح المواقع التي يصيبها التلوث وعلاج الأشخاص الذين يصيبهم التسمم؛

(خ) وجود برامج تثقيفية فعالة؛ و

(د) القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ.

ولإعداد هذا النهج والمنهجية للنهج الإستراتيجي على المستوى الوطني، فقد تم إتباع أسلوب عملي عن طريق البناء على ما ذكر سابقا من عناصر أساسية وربطها معا.

١-٤ الأنشطة التمكينية المبدئية لتنفيذ النهج الإستراتيجي

تشير إستراتيجية السياسات الجامعة للنهج الإستراتيجي إلي أن تنفيذ هذا النهج يمكن أن يبدأ بمرحلة تمكينية لبناء القدرات الضرورية لوضع خطة، بمشاركة أصحاب الشأن، لتنفيذ النهج الإستراتيجي على المستوى الوطني (فقرة ٢٢). ولتيسير وضع خطة تنفيذ وطنية، فقد تبنى المؤتمر الدولي المعنى بإدارة المواد الكيميائية –كأحد ثلاث أولويات إستراتيجية لبرنامج البدء السريع لتنفيذ النهج الإستراتيجي- "وضع أو استكمال ملخص بيانات كيميائية (بروفايل) وطني وتقييم احتياجات الدول من القدرات اللازمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية"، (قرار المؤتمر الدولي المعنى بإدارة المواد الكيميائية رقم ¼، التذييل الأول).

(٣) SAICM OPS, para. 19. See also http://www.chem.unep.ch/saicm/qsp.htm.

والغرض من الأنشطة التمكينية هو الإعداد لتنفيذ النهج الإستراتيجي بأسلوب منسق، كما يمكن أن ييسر وضع هيكل إداري سليم يضمن المشاركة الفعالة لكل أصحاب الشأن داخل وخارج الحكومة. وتعرض الفصول التالية مقدمة موجزة لبعض المفاهيم وثيقة الصلة والتي تم الإشارة إليها في النهج الإستراتيجي.

إعداد ملخص بيانات وطني (بروفايل)

يعتبر تقييم البنية الأساسية المتاحة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتشخيص ملامحها خطوة هامة نحو بناء منظم للقدرات الوطنية، كما أنه عنصر هام للإعداد لتنفيذ النهج الإستراتيجي. ويشجع المؤتمر الدولي المعنى بإدارة المواد الكيميائية الدول على تحديث ملخص البيانات (أو في حالة عدم وجوده، أن يتم إعداده) مع وضع النهج الإستراتيجي في الاعتبار، من أجل توفير معلومات أولية عن البنية الأساسية لإدارة المواد الكيميائية وأنشطتها. ولعدة أعوام فإن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالتعاون مع شركاء من البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيمائية يقوم بدعم الدول من أجل إعداد الموجز الوطني لبيانات المواد الكيميائية. وقد تم تحديث الدليل الاسترشادي لإعداد ملخص البيانات الوطني الذي أعده المعهد بالتعاون مع البرنامج المشترك وذلك ليتضمن قرارات المؤتمر الدولي المعنى بإدارة المواد الكيميائية. يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن ملخص البيانات الوطني الذي أصدره معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث من الموقع التالي: http://www.unitar.org/cwg/np/index.html.

تقييم القدرات ووضع الأولويات

طبقا لما دعا إليه المؤتمر الدولي المعنى بإدارة المواد الكيميائية فيما يتعلق ببرنامج البدء السريع لتنفيذ النهج الإستراتيجي، فإن أحد أهم الأنشطة التمكينية لتنفيذ النهج الإستراتيجي على المستوى الوطني هو تقييم القدرات (بما في ذلك التعرف على الأولويات) وذلك كخطوة أساسية في سبيل وضع خطة لتنفيذ النهج الإستراتيجي. ويأخذ ذلك في الاعتبار أن الدول تختلف في نقاط البدء والمواقف، وهو ما يدعوا إلي التركيز على الأنشطة التي تلبى احتياجاتها وأولوياتها الوطنية. ويراعى ذلك أيضا أن الأعمال المتعددة المحتملة التي تم صياغتها في وثائق النهج الإستراتيجي لا يمكن لدولة بمفردها أن تقوم بتنفيذها فورا، وهو ما يتطلب التركيز على معالجة أكثر الاحتياجات إلحاحا. ويستهدف الدليل الاسترشادي توفير مقترحات لإعداد تقييم للقدرات المتعلقة بتنفيذ النهج الإستراتيجي على المستوى الوطني.

وضع خطة تنفيذ النهج الإستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية على المستوى الوطني.

تراعى إستراتيجية السياسات الجامعة لتنفيذ النهج الإستراتيجي أن وضع خطط التنفيذ الوطنية يمكن أن يستكمل بوضع خطط عمل منفردة في الموضوعات الملحة المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية. كما يتم تشجيع الشراكة بين الجهات المعنية كطريقة لتنفيذ مثل هذه الخطط. وفى سبيل الإعداد المنتظم لتنفيذ النهج الإستراتيجي، من المتوقع أن تقوم الدول أيضا:

- بتحقيق تكامل النهج الإستراتيجي مع البرامج والخطط وثيقة الصلة، بما في ذلك التعاون الإنمائي (الفقرة ١٩ (أ) من إستراتيجية السياسات الجامعة)
- وضع الترتيبات لتنفيذ النهج الإستراتيجي على أساس مشترك بين الوزارات، ومشترك بين المؤسسات بحيث تمثل جميع مصالح أصحاب المصلحة المعنيين، وتعالج جميع المجالات الجوهرية وثيقة الصلة (الفقرة ٢٣ من إستراتيجية السياسات الجامعة)

أما وثيقة "إرشادات حول وضع خطة العمل من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية" التي أعدها (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث/ البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيمائية) فتتقدم بعض الإرشادات حول موضوعات عامة لوضع خطة العمل (هذه الوثيقة متاحة في: http://www.unitar.org/cwg/publications/inp.aspx).

وضع برنامج وطني متكامل

يشجع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية الدول على وضع برنامج وطني متكامل من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويختلف النهج البرنامجي تبعا لكل مشروع على حدة لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ٢٠٢٠ بطريقة إستراتيجية. وتشمل عناصر النهج البرنامجي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (من بين عناصر أخرى) تنسيق مشترك بين الوزارات، والوصول إلي المعلومات وتبادلها، مشاركة أصحاب المصلحة، وأوضاع منسقة للأولويات، وتكامل لأنشطة إدارة المواد الكيميائية في عملية التخطيط الإنمائي الوطني. وتشير إستراتيجية السياسات الجامعة للنهج الإستراتيجي إلي ضرورة أن تأخذ علية وضع خطط التنفيذ للنهج الإستراتيجي الوطني في الاعتبار الخطط والبرامج القائمة بما في ذلك ملخصات البيانات الوطنية. ويمكن لعملية الإعداد لتقييم القدرات أن تكون خطوة هامة للمساهمة في وضع برنامج وطني يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. ويمكن للوثائق التالية التي أعدها (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث/ البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيمائية) أن توفر إرشادات قد ترغب الدول إلي وضعها في الاعتبار عند وضع البرنامج الوطني الخاص بها. وهذه الوثائق هي "وضع وتأصيل برنامج وطني متكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية"، و"البحث عن آليات التوفيق: ربط إدارة النفايات ببرنامج وطني متكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية"، و"تنظيم ورشة عمل لوضع الأولويات الوطنية من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية" (هذه الوثائق متاحة من خلال الموقع http://www.unitar.org/cwg/publications/inp.aspx).

١-٥ أهداف تقييم القدرات الوطنية

تأسيسا على المعلومات المتوفرة في ملخص البيانات الوطني (البروفايل) وغيرها من المصادر الأخرى، فإن المقصود من تقييم القدرات هو توثيق وتقييم القدرات الوطنية المتاحة لتنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية. ويمكن أن تشمل الأهداف المحددة لعملية تقييم القدرات على الآتي:

- تحفيز عملية التعاون بين الحكومة وأصحاب المصلحة نحو التفاهم والتعرف على الاحتياجات ذات الأولوية من أجل تنفيذ النهج الإستراتيجي
- تيسير التعرف على ما يجب عمله من قبل الحكومي وفيما بين الجماعات أصحاب المصلحة والذي سيسهم في مجمله في تنفيذ النهج الإستراتيجي؛
- التعرف على المجالات المختارة والتي تجدي من خلالها المشروعات المشتركة بين الحكومة ومجموعات أصحاب المصلحة، أو بين مختلف المجموعات المنتفعة؛ و
- تهيئة المجال لإعداد خطة تنفيذ النهج الإستراتيجي والتي ترتبط (حيثما يتناسب) بالبرنامج الوطني المتكامل إدارة المواد الكيميائية.

وقد تم تصميم هذه الوثيقة الاسترشادية لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المذكورة. ويجب قراءتها مع الوثائق الاسترشادية الأخرى التي أصدرها (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث/ البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة

للمواد الكيميائية) كلما كان ذلك مناسبا، بما في ذلك وثيقتي "إعداد ملخص بيانات وطني (بروفايل) لتقييم البنية الأساسية الوطنية من أجل إدارة المواد الكيميائية"، و" وضع وتأصيل برنامج وطني متكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية".

١-٦ المكونات الأساسية لتقييم القدرات المرتبطة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

يقترح أن تشمل عملية التقييم مكونان أساسيان: تقييم إطار أسلوب الإدارة الوطني، وتقييم القدرات في المجالات الكيميائية والأولويات المختارة. ويغطى المكون الخاص بتقييم أسلوب الإدارة الوطني مجالات مثل التنسيق بين الوزارات، مشاركة أصحاب المصلحة، التشريعات، أو تكامل إدارة المواد الكيميائية في التخطيط الإنمائي الوطني. أما مكون تقييم القدرات في مجال إدارة المواد الكيميائية فينصب على مجالات محددة لإدارة المواد الكيميائية مثل توليد المعلومات ونشرها، وتقليل المخاطر، مراقبة الاستيراد ... الخ. ويضع النهج المقترح وهيكل تقييم القدرات في الاعتبار الوثائق الثلاثة جميعها (إعلان دبي، وإستراتيجية السياسات الجامعة، وخطة العمل الدولية). إضافة إلي ذلك، فإن النهج المقترح يتضمن المفاهيم التي تم وضعها بخصوص العناصر الخاصة بالمتطلبات من القدرات الوطنية لمجال البرنامج (هاء) من الفصل ١٩، جدول أعمال القرن ٢١ ("تعزيز القدرات والطاقات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية").

شكل ١: النهج المقترح لإجراء تقييم قدرات لتنفيذ للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية على المستوى الوطني

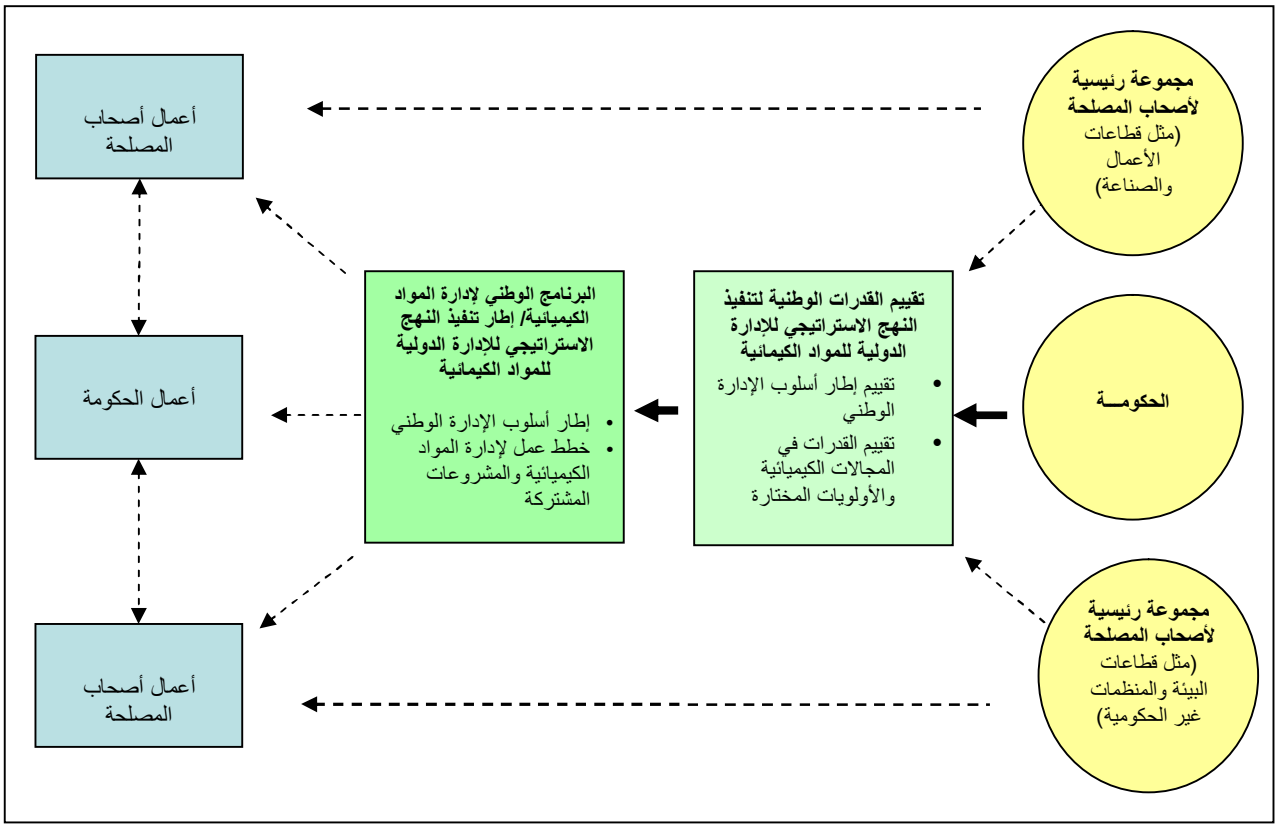

٢ – مقترح إجراء عملية تقييم القدرات

مقترحات الإعداد لعملية تقييم القدرات

تدعو إستراتيجية السياسات الجامعة (في فقرتها الثانية) من إعلان النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية إلي إشراك الحكومات وجميع المجموعات المعنية من أصحاب المصلحة غير الحكومية. ويجب عند تقييم القدرات أن يؤخذ في الاعتبار إشراك المجموعات المتنوعة من أصحاب المصلحة، مثل قطاع الصناعة، ومنظمات العمال، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات البيئة والصحة، والبحوث، والمؤسسات أكاديمية ... الخ.

وفى إطار هذا النهج لإجراء تقييم القدرات، يقترح هذا الدليل الاسترشادي أن يشمل التقييم مكونان: تقييم البنية الأساسية لإطار الإدارة، وتقييم مجالات وأولويات لإدارة المواد الكيميائية مختارة (بعد عملية انتقاء مبدئية). وبالنسبة لمكون أسلوب الإدارة فيقترح أن تأخذ الحكومة المبادرة، في ضوء مسؤولياتها، والقيام بإعداد المسودة الأولى. أما فيما يختص بمجالات إدارة المواد الكيميائية، فيمكن أن تبدأ الخطوة الأولى بالحصول على معلومات من الحكومة وغيرها من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين، فيما يتعلق بما يرونه من وجود هذه القدرات في مكانها أم لا، وإذا كانوا يرون أن المجالات ذات أهمية كبيرة لتركيز العمل عليها. ويترتب على جمع ومقارنة وجهات نظر مختلف المجموعات، أن تظهر الموضوعات التي تؤيدها القاعدة العريضة، وبالتالي تصلح للمشروعات المشتركة. وهذا بالطبع لا يستثنى إمكانية العمل المتخصص لأي من المجموعة بشكل منفرد (كأن تعتبر أحد المجموعات أن موضوع معين ذو أهمية مرتفعة).

إن عقد اجتماع تخطيط في المرحلة المبكرة قد يسمح للحكومة وجماعات أصحاب المصلحة بالاتفاق على هذه العملية، وتقييم كيف سيتم تنسيق المدخلات في سبيل إجراء تقييم القدرات. أما الموضوعات الأخرى مثل كيفية تجميع المعلومات (أنظر الفصل ٣ و٤ الخاصين بالمنهجية المقترحة) فيمكن مناقشته أيضا في هذا الاجتماع.

وقد يساعد التعرف على مؤسسة أو فرد يتمتع بثقة كل المشاركين على ضمان أن تعكس المسودة الأولى وجهات نظر مختلف الجهات والمجموعات التي أسهمت في هذه العملية بشكل مناسب. أن صياغة شروط مرجعية واضحة للتنفيذ والموافقة عليها قد يعتبر من الأهمية بمكان. كما أنه من المناسب البحث عن المرشحين ذوى سابقة الأعمال والخبرة في العمل في مجالات التنمية المستدامة التي تعتمد على تعدد أصحاب المصلحة. إن تبادل المسودة الأولى لتقييم القدرات وما يليها من تعديلات بشكل دوري لمراجعتها من جميع أصحاب المصلحة يضيف قيمة للوثيقة، وذلك قبل انعقاد المؤتمر الوطني المعنى بالنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أو غيره من ورش العمل التي تستهدف وضع الأولويات.

إن المقابلات الفردية (لجماعات أصحاب المصلحة المنفردة) في اليوم الأول من المؤتمر الوطني أو غيره من ورش العمل التي تستهدف وضع الأولويات، يتبعها جلسات مشتركة في اليومين التاليين لمناقشة والصياغة النهائية للتقرير (أنظر الفصل ٥)، قد يسمح بمزيد من المساهمات المفصلة و/أو الاستجابات.

أنشطة تقييم قدرات النهج الإستراتيجي التكميلية الخاصة بأصحاب المصلحة غير الحكومية

كما اقترح سابقا، قد تكشف عملية تقييم القدرات مجالات معينة تهم مجموعتين أو أكثر ليعملا معا لتحقيق نتائج ملموسة من خلال العمل التشاركي. ومن ناحية أخرى، فقد يؤدى ذلك أيضا إلي توليد معلومات جوهرية لجماعات أصحاب المصلحة تساعدهم على مراجعة وتعديل الأولويات عند وضع خطط العمل الخاصة بمجموعاتهم.

عند البدء في الأنشطة التنفيذية الخاصة بجماعة محددة لتنفيذ النهج الإستراتيجي، قد يرغب مختلف أصحاب المصلحة في وضع مثل هذه الأسئلة في الاعتبار حسبما تعكس وجهة نظرهم:

- من سينضم للتنفيذ، ومن سوف يتم دعوته للمشاركة:
- كيف سيتم تنظيم أعضاء المجموعة بما يضمن تنسيق المساهمات في عمليات تنفيذ النهج الإستراتيجي الوطني؟
- ما هي أهمية المجالات المختلفة من منظور المجموعات؟
- ما هي المجالات التي تصلح للمشروعات المشتركة؟
- كيف يمكن تناول مجالات النهج الإستراتيجي في الأعمال الخاصة بالمجموعة

٣ – تقييم إطار الإدارة

٢–١ مقدمة

تلقى صياغة إطار لأسلوب الإدارة لتنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية اهتماما جوهريا أثناء وضع النهج الإستراتيجي الوطني. ويمكن أن توفر الإدارة السليمة أساسا عمليا يضمن فعالية التخطيط والتنسيق لأنشطة إدارة المواد الكيميائية، بحث تكون العلاقات بين الحكومة وأصحاب المصلحة لتنفيذ النهج الإستراتيجي فعالة وفى موضعها الصحيح، وأن مجالات إدارة المواد الكيميائية قد أخذت مجراها في التخطيط الإنمائي الوطني. ويمكن لتقييم مجالات أسلوب الإدارة والعمل على أن يساعد –حسبما يتطلب الأمر– على ضمان مساندة المستويات العليا لتنفيذ النهج الإستراتيجي، وأن يوفر أساسا لوضع برنامج وطني جيد التنسيق لتنفيذ النهج الإستراتيجي. وكما تم الاقتراح سابقا، يجب تشجيع الحكومات على أخذ زمام المبادرة في هذا المكون من عملية تقييم القدرات.

٢–٢ *المجالات المقترحة لتقييم أسلوب الإدارة*

تأسيسا على إعلان دبي وإستراتيجية السياسات الجامعة، تعتبر المجالات الخمسة التالية وثيقة الصلة بتقييم أسلوب الإدارة:

تكامل إدارة المواد الكيميائية ضمن أولويات التنمية الوطنية

على المنظمات التي تساند أنشطة بناء القدرات المرتبطة بالمواد الكيميائية على المستويات الوطنية العمل على أن يتم تمثيل مثل هذه الأنشطة في الأولويات العامة للتنمية الوطنية. ويمكن للأولويات الوطنية المرتبطة بإدارة المواد الكيميائية وتنفيذ النهج الإستراتيجي أن يتم تمثيلها بعدة طرق، كأن تظهر ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة الوطنية، أو الورقات الوطنية للحد من الفقر. وإذا تم تعريف الأنشطة المرتبطة بالمواد الكيميائية في خطط التنمية التي تعتبر نتيجة إجماع الآراء على المستوى الوطني، فإن احتمالات دعم الجهات المانحة للأنشطة المرتبطة بالمواد الكيميائية تصبح أعلى.

إطار وطني مؤسسي وبرامجي واضح

اتخذت بعض البلدان خطوات لربط الأنشطة والمشروعات الخاصة بقدرات إدارة المواد الكيميائية بإطار برامجي وطني للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ومن العلامات الأساسية للنهج البرامجي، كما تمت الإشارة في الفصل الأول، أنه يمثل التزاما وطنيا طويل الأجل بإدارة المواد الكيميائية، حيث تقوم القطاعات الحكومية المعنية بوضع الآليات الوطنية المنسقة للسلامة الكيميائية وتشارك فيها، بينما تحافظ على استقلاليتها عند تنفيذ المكونات المنفردة والمشروعات في إطار اختصاصاتها وكفاءاتها الأدائية. ويسمح تطوير البرنامج الوطني للإدارة السليمة للمواد الكيميائية للبلدان بإجراء تقييم إستراتيجي لما أحرزته من تقدم وما يواجهها من تحديات لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة ٢٠٢٠، وأهداف النهج الإستراتيجي على الصعيد الوطني.

تخطيط، وتنفيذ، ومتابعة، وتقييم فعال للمشروع

خلال مشروعات محددة يمكن تحقيق تقدم ملموس نحو بناء القدرات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتحقيق هدف المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة ٢٠٢٠. وهناك عدد من الخصائص تسهم في استدامة أثر مشروعات بناء القدرات. وتشمل هذه الخصائص على سبيل المثال:

- تشاور/مشاركة متعددة القطاعات ومتعددة المشاركين أصحاب المصلحة عند تصميم وتنفيذ المشروعات
- تخطيط، ومتابعة، وتقييم سليمة للمشروعات
- تقييم استدامة القدرات والبنية الأساسية
- البناء على الخبرات المكتسبة، والدروس المستفادة من المشروعات والأنشطة السابقة
- روابط قوية لأهداف المشروع وأنشطته مع الأولويات البرنامجية الشاملة.

التشريعات وتنفيذها (الإنفاذ)

تمثل التشريعات وما يرتبط بها من إجراءات تنفيذ أحد أهم مكونات إدارة المواد الكيميائية. ويمكن للتشريعات الجامعة أن تخلق إطارا شرعيا متناغما لمراقبة المواد الكيميائية، وأن تجعل مبادئ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية مترابطة قانونا. ويجب أن يكون الإطار التشريعي متكاملا بين جميع القطاعات، كما يجب أن يهدف إلي تغطية كامل دورة حياة المواد الكيميائية، بما في ذلك استيرادها، وتصنيعها، ومعالجتها، ونقلها، واستخدامها، والتخلص منها وتدويرها. ويساعد وجود إطار تشريعي شامل ومنسق على تجنب تفتيت الإجراءات وتداخلها، أو تضاربها.

مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في إدارة المواد الكيميائية

يلعب المجتمع المدني والقطاع الخاص دورا رئيسا في بناء القدرات من أجل إدارة المواد الكيميائية. ويمكن للقطاع الخاص – خاصة الصناعة– أن تكون مساهما جوهريا لدعم بناء القدرات، وبصفة خاصة مع الدعوة المتزايدة من الحكومة لهذا القطاع للمشاركة في دعم التنمية المستدامة. فعندما يشارك قطاع الصناعة، فإنه يمكن تطوير نظم قائمة على أساس استعادة التكلفة تكفل الاستدامة. أما المجتمع المدني فسوف يشارك في نواحي معينة من أنشطة بناء القدرات من أجل إدارة المواد الكيميائية، بما فيها نشر الوعي. وقد حددت المنظمات متعددة الأطراف مثل "مرفق البيئة العالمية"، والصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال إمكانيات مساعدة المجتمع المدني والقطاع الخاص للحكومة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية.

٢–٣ إعداد تقييم أسلوب الإدارة

لاستكمال تقييم أسلوب الإدارة فإن يجب توفر معلومات عن النقاط التالية لكل من المجالات الخمسة سابقة الذكر:

- كفاءة القدرات المتاحة (مرتفعة/متوسطة/ضعيفة)
- الثغرات أو المشكلات القائمة (في حالة ضعف القدرات)
- نشاط/أنشطة التنفيذ الممكنة
- مستوى الأولوية

فمثلا عند استعراض قدرات التنسيق بين الوزارات، فقد يظهر التقييم أن القدرات الحالية "متوسطة" نظرا لوجود آلية للتنسيق. ومن ناحية أخرى، قد يتضح أن بعض الوزارات الهامة لا تشارك في الآلية المطبقة، وهو ما يمكن التعامل معه عن طريق صدور قرار تنفيذي وإخطار الوزراء التابعة لهم هذه الهيئات. النتيجة قد تكون تصنيف هذا الموضوع على أنه عاجل وهام من حيث تطلبه سرعة العمل، وبهذا تبرز نقاط الأولويات المرتبطة بالتعامل مع مجالات أسلوب الإدارة.

وقد تم تصميم ورقة العمل في **الملحق رقم ١** للمساعدة على تجميع وتحليل المعلومات السابق ذكرها. وقد تم تدوين مراجع أكثر تفصيلا في الحاشية لتوصيات وأنشطة خطة العمل العالمية المرتبطة بالنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ومن المفضل أن تقوم الدول بتعديل الجدول ليتناسب مع احتياجاتها حسبما يقتضي الأمر. ويمكن الإطلاع على المثال المرفق في جدول ١ في شكل ورقة عمل مستكملة جزئيا عن أسلوب الإدارة.

جدول ١: نموذج لورقة عمل عن تقييم أسلوب الإدارة

أ-٢ إطار وطني مؤسسي وبرامجي واضح				
الفئة (وما يرتبط بها من أنشطة خطة العمل العالمية)	**مستوى الكفاءات المتاحة** (مرتفعة/متوسطة/ضعيفة)	**ملخص نقاط القوة والثغرات**	**مجالات العمل الممكنة**	**أولويات اتخاذ إجراءات العمل:** (عالية/متوسطة/منخفضة)
٢-١ وضع آلية للتنسيق بين الوزارات (٥٦، ١٦٦، ١٩٥، ٢٥٢)	متوسطة	• آليات التنسيق في مكانها ولكن لم تأخذ الشكل الرسمي • وزارتي الصحة والمالية لا يشاركان	• إصدار قرار وزاري • تحرير خطاب من الرئيس الحالي لوزارتي الصحة والمالية	عالية
٢-٢ وضع الأولويات الوطنية (١٦٤، ١٦٥، ٢٠٧، ٢٢٧)	منخفضة	• نقص التوجيه والخبرات التي تيسر عملية وضع الأولويات	• استعراض منهجيات وضع الأولويات • التماس المساعدة • تنظيم ورشة عمل وطنية لوضع الأولويات	عالية
٢-٣ آليات تبادل المعلومات (٩، ٣٦، ٧٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٣، ١١٥، ١١٦، ١٤١، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤، ٢٥٦، ٢٧١)	مرتفعة	النظام الوطني لتبادل المعلومات الكيميائية، وصفحات الويب تعمل بشكل كامل	لا يوجد	منخفضة

٤ – تقييم القدرات للمجالات الهامة في إدارة المواد الكيميائية

٤–١ مقدمة

بجانب الموضوعات المتعلقة بأسلوب الإدارة؛ يشير النهج الإستراتيجي إلي عدد من مجالات العمل المتخصصة وموضوعات إدارة المواد الكيميائية. ونظرا لكثرة عدد هذه الموضوعات، يقترح أن تقوم الدول بعملية انتقاء مبدئية للتعرف على عدد من المجالات التي يمكن أن يتخذ بشأنها تقييم للقدرات، والتعرف على الثغرات، وإجراءات العمل التي يمكن الإطلاع بها.

٤–٢ *المجالات المقترحة لتقييم إدارة المواد الكيميائية*

تم وضع المجالات الخمسة التالية لإدارة المواد الكيميائية بناء على الأهداف الرئيسة التي يتضمنها النهج الإستراتيجي، لمجال البرنامج (هاء) من الفصل ١٩، جدول أعمال القرن ٢١ ("تعزيز القدرات والطاقات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية")، والأنشطة المدونة بقائمة خطة العمل العالمية للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

توليد المعلومات ونشرها

للمعلومات أهمية جوهرية في نجاح برامج إدارة المواد الكيميائية. وفى الحالة المثلى، يجب أن تكون المعلومات شاملة، تم التأكد من صدقها وتم تحديثها. ولأغراض إدارة المواد الكيميائية، فإن المعلومات مطلوبة من أجل: التعرف على المواد الكيميائية موضع الاهتمام، وتحديد المشكلات التي قد تنشأ والتعرف على المجتمع والبيئات المهددة، وتنفيذ البرامج المركزة والفعالة لإدارة المخاطر، ومتابعة وتقييم المخاطر الصحية والبيئية، ونشر الوعي، والاستعداد والاستجابة للحوادث والحالات الطارئة الكيميائية. وتشمل الأمثلة عن مجالات المعلومات التي يجب تدقيقها في إطار النهج الإستراتيجي: التعرف على الأخطار، التصنيف ووضع البطاقات التعريفية تبعا للنظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية (GHS)، تقييم التعرض، وتقييم المخاطر.

تقليل المخاطر

يتضمن تقليل المخاطر المرتبطة بالتعرض للمواد الكيميائية مجالا عريضا من الخيارات تم تصميمها للحد من الآثار البالغة الضرر على الصحة والبيئة عنة طريق تقليل توافر المواد الكيميائية (أو أخطارها الأصلية)، أو عن طريق التحكم في طبيعة ومدى التعرض. ويمكن الحد من المخاطر من خلال إلغاء أو تقليل استخدام المواد الخطرة أو استبدالها ببدائل أقل سمية أو أقل ثباتا أو أقل من حيث التراكم الإحيائي، وكذا من خلال تطبيق إجراءات سلامة تداول المواد الكيميائية الخطرة والحد من تزايد النفايات الخطرة. وتشمل الأمثلة عن تقليل المخاطر التي يجب تدقيقها في إطار النهج الإستراتيجي: تداول واستخدام المبيدات، تدابير سلامة بيئة العمل، والترويج لاستخدام البدائل الأكثر أمنا.

التعليم ونشر الوعي

إن التعاون الواسع بين جميع الهيئات الحكومية المعنية، والصناعة، والعمال، والمنظمات غير الحكومية، والجمهور بصفة عامة يمثل الدعامة الأساسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وهو ما يدعو بدوره إلي نشر الوعي عن المخاطر المحتملة التي ترتبط باستخدام المواد الكيميائية والحوادث الناتجة عنها، وكذا تفهم أساليب التداول الآمن للمواد الكيميائية. وتشمل الأمثلة عن التعليم ونشر الوعي التي يجب تقييمها: نشر المعلومات والتدريب.

منع الحوادث والتحكم فيها

يمكن للحوادث والأحداث العارضة الناجمة عن المواد الكيميائية أن تؤثر بصورة سلبية على صحة الإنسان والبيئة، إضافة إلي ما ينتج عنها من خسائر مالية للمؤسسات التي تتعرض لمثل هذه الحوادث. لهذا فإنه يجب تكون إجراءات الطوارئ المناسبة جاهزة للاستجابة لهذه الأحداث التي لا يمكن منع وقوعها. وتشمل الأمثلة التي يجب وضعها في الاعتبار والمتعلقة بالنهج الإستراتيجي: منع الحوادث الكيميائية، ومنع التسمم بالمواد الكيميائية، وعلاجها ومراقبتها.

قدرات التحليل والمعامل

يمكن للإمكانيات المعملية والقدرات التحليلية أن يساعدا على دعم البرامج والسياسات الخاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية من خلال التحليل الكيميائي المنتظم، ومتابعة القدرات، والقدرة على دعم مراقبة الصحة والبيئة (مثل مراقبة التعرض للمبيدات أو في بيئة العمل، أو مراقبة الملوثات العضوية الثابتة في البيئة، أو مراقبة تلوث المياه الجوفية بالمواد الكيميائية). تمت الإشارة لموضوع قدرات التحليل والمعامل عدة مرات في خطة العمل الدولية للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٤-٣ التعرف على المجالات الهامة والملحة لإدارة المواد الكيميائية (الخطوة الأولى – الانتقاء/الفرز)

عند التعرف على الموضوعات التي يعتبرها المشاركون هامة، يقترح أن تستعرض الحكومة والمجموعات الأساسية من أصحاب المصلحة (من منظورهم الخاص) مختلف مجالات إدارة المواد الكيميائية، مثل التصنيف ووضع بطاقات العبوات، التداول والاستخدام الآمن للمبيدات، التدريب، أو حوادث الكيماويات، ثم يقوموا بتحديد أهميتها وأولويتها. وبناء على ترتيبها بواسطة أصحاب المصلحة، يمكن وضع مختلف السيناريوهات المحتملة. فمثلا، يمكن لجميع المجموعات اعتبار بعض المجالات ذات "أولوية عالية"؛ بينما قد تعتبر المجالات الأخرى ذات أولوية عالية بالنسبة لمجموعات معينة من أصحاب المصلحة فقط. ويمكن للمجالات التي تم تصنيفها في الأولويات العالية أن توضع في قائمة مصغرة تمثل أولويات المجالات الوطنية من منظور إدارة المواد الكيميائية.

إضافة إلي ذلك، يقترح ترتيب كل مجال تبعا لأولويته المحتملة المرتبطة بخطط التنمية. ويسمح ذلك –على سبيل المثال– بتحديد أولويات مجالات إدارة المواد الكيميائية التي يمكن أن تتضمنها إستراتيجيات التخطيط الإنمائي الوطنية.

وقد تم تصميم ورقة العمل في **الملحق رقم ٢** للمساعدة على تحديد الأولويات لمختلف مجموعات أصحاب المصلحة وصياغة تقييم ملخص. وقد تم تدوين مراجع أكثر تفصيلا في الحاشية لتوصيات وأنشطة خطة العمل العالمية المرتبطة بالنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ومن المفضل أن تقوم الدول بتعديل الجدول ليتناسب مع احتياجاتها حسبما يقتضي الأمر. ويمكن الإطلاع على المثال المرفق في جدول ٢ في شكل ورقة عمل مستكملة جزئيا.

جدول رقم ٢: نموذج لورقة عمل عن التعرف على المجالات الهامة والملحة لإدارة المواد الكيميائية

ب-١ توليد المعلومات ونشرها							
مساهمات أصحاب المصلحة	**الحكومة**		**مجموعات أصحاب المصلحة** (مثل قطاع الصناعة)		**مجموعات أصحاب المصلحة** (مثل المنظمات غير الحكومية)		**ترتيب الأولويات لإدارة المواد الكيميائية**
الفئة (وما يرتبط بها من أنشطة خطة العمل العالمية)	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	--------- **الأولويات المحتملة عند التخطيط الإنمائي**
١-١ : التعرف على الأخطار، التصنيف ووضع البطاقات التعريفية تبعا للنظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية (GHS) (١١، ٢٢، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٧، ١٠٨، ١٦٨، ٢٤٩، ٢٥٠)	عالية	▪ نظام التصنيف الحالي غير متوافق مع نظام شركاء التجارة	عالية	▪ حماية صحة العاملين ▪ تحسين التجارة	عالية	المواد الكيميائية التي لا تحمل رموز التحذير من الأخطار يستخدمها المستهلكون	▪ أولوية عالية بالإجماع ▪ متوسطة
١-٢ تقييم التعرض (٢، ٤، ٩، ٣٤، ٣٥، ٦٦)	متوسطة	▪ نظام شامل وعالي التكلفة، ولكن يفضل بذل جهود موجهة إلي مواد كيميائية معينة	منخفضة	▪ المتابعة الدورية أو صحة العاملين مستخدمة بالفعل	مرتفعة	المتبقيات في مناطق التلوث الساخنة قد تعرضت بالفعل إلي مستوى عالي من الملوثات	أولوية متوسطة بالنسبة للحكومة أولوية منخفضة بالنسبة للصناعة أولوية عالية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية منخفضة
إلي آخره							

٤-٤ *إجراء تقييم قدرات مبدئي لمجالات إدارة المواد الكيميائية الهامة والملحة (الخطوة الثانية)*

ينتج بعد إجراء الخطوة الأولى قائمة تتضمن عددا من مجالات إدارة المواد الكيميائية الهامة والملحة. ويقترح في الخطوة التالية التعمق في تقييم القدرات في هذه المجالات. وهذا التقييم لا يحل محل تحليل الموقف المتعمق في حالة تطلب الأمر وضع خطة عمل لتنفيذ موضوع معين، ولكنه يساعد على توفير صورة أكثر تفصيلا عن القدرات المتاحة وخطوات العمل الممكن اتخاذها.

بمجرد وضع قائمة بأولويات المجالات، فيمكن لتقييم القدرات والثغرات وخطوات العمل الممكنة أن يوفر أساسا للتعرف على الأنشطة التي تعتبر أكثر ارتباطا بتنفيذ النهج الإستراتيجي، والتي يمكن المبادرة بها لأصحاب المصلحة. فمثلا، إذا تم ترتيب أحد الأولويات –مثل النظام الموحد عالمياً GHS– في مرتبة عالية مبدئيا بواسطة كل المجموعات، فإن الخطوة التالية تتطلب الصياغة المبدئية للثغرات، وخطوات العمل التي تصلح للتعامل مع هذه الثغرات، ومن هم أصحاب المصلحة المعنيين باتخاذ هذه الخطوات. وأخيرا، فيمكن لذلك أيضا أن يوفر مؤشرا عن تطلب التدخل العاجل لسد ثغرة معينة في القدرات، وذلك للمساعدة في التعرف على الخطوات التالية التي تتطلب العمل الفوري.[٤]

وقد تم تصميم ورقة العمل في **الملحق رقم ٣** للمساعدة على تجميع المعلومات المطلوبة. ومن المفضل أن تقوم الدول بتعديل الجدول ليتناسب مع احتياجاتها حسبما يقتضي الأمر. ويمكن الإطلاع على المثال المرفق في جدول ٣ في شكل ورقة عمل مستكملة جزئيا.

جدول رقم ٣: نموذج لورقة عمل لتقييم القدرات والثغرات لمجالات إدارة المواد الكيميائية الهامة والملحة

ب-١ توليد ونشر المعلومات				
مجالات موضوعات إدارة المواد الكيميائية	**ثغرات القدرات**	**خطوات العمل الممكنة**	**أصحاب الشأن المعنيين**	**أهمية وسرعة تطلب العمل عالية/ متوسطة/ منخفضة**
التعرف على الأخطار. والتصنيف ووضع البطاقات التعريفية تبعا للنظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية (GHS)	نقص التشريعات	وضع إجراءات جديدة	وزارة الصناعة وزارة الصحة وزارة العمل وزارة النقل وزارة الزراعة	عالية
	نقص بطاقات التعريف في بيئة	تطوير معيار صناعي لوضع البطاقات قائم على أسس النظام	قطاع الأعمال والصناعة	عالية

(٤) المجموعات التي ترغب في مراجعة القدرات في جميع مجالات إدارة المواد الكيميائية (كما وردت في قائمة الملحق ١) يمكنها أن تقوم بذلك عن طريق تناول جميع هذه الأنشطة في خطوة التقييم الثانية.

ب-١ توليد ونشر المعلومات				
	العمل	العالمي الموحد	وزارة العمل	
	نقص الوعي لدى العاملين والمستهلكين	وضع مواد للتدريب وزيادة الوعي	قطاع الأعمال والصناعة اتحاد العمال منظمات حماية المستهلكين	عالية
موضوع الأولوية رقم ٢				
موضوع الأولوية رقم ٣				

٤-٥ *التعرف على الفرص المتاحة للمشروعات المشتركة (الخطوة الثالثة)*

بعد استكمال مجموعة ورقات العمل عن مجالات إدارة المواد الكيميائية، يتم التعرف على قائمة الأولويات الوطنية التي تتطلب العمل، والفرص المتاحة أمام المشروعات المشتركة. فعن طريق تقييم القدرات اللازمة لإدارة المواد الكيميائية الهامة والعاجلة يمكن الاستدلال على الأنشطة والأعمال ذات الأولوية العالية. كما يمكن الاستدلال أيضا على الأنشطة والأعمال المناسبة لقيام مشروعات مشتركة بين أثنين أو أكثر من مجموعات أصحاب المصلحة.

فعلى سبيل المثال، إذا تم التوصل إلي أن تنفيذ النظام العالمي الموحد كان يحتل أولوية عالية وبالتالي كان ضمن تقييم مجالات إدارة المواد الكيميائية، فإنه يمكن التعرف على أولويات مجالات العمل مثل تطلب وضع إجراءات جديدة. ويستمر التقييم ليتم التعرف على العمل المناسب للشراكة، مثل وضع مواد للتدريب وزيادة الوعي للعاملين وعامة الجمهور، والتي قد تتضمن الشراكة بين القطاع الخاص، واتحادات العمال، ومنظمات حماية المستهلكين (أنظر جدول رقم ٣).

٥ – تنظيم مقترح لتقييم القدرات

هناك العديد من الخيارات المتاحة لتنظيم التقرير النهائي الخاص بتقييم القدرات. وفيما يلي أحد المقترحات لكيفية صياغة نتائج التقييم في شكل تقرير يمكن أن يثرى المناقشات حول اختيار الأولويات بغرض متابعة التنفيذ:

ملخص تنفيذي

يعرض الملخص التنفيذي موجزا منطقيا لمبررات التقرير، ويلقى نظرة عامة على النتائج. وفيه يمكن أيضا تلخيص القدرات والثغرات الأساسية.

تقييم مختصر: إطار أسلوب الإدارة

يمكن في هذا الجزء تلخيص نتائج تقييم أسلوب الإدارة بما في ذلك المجالات ذات الأولوية ومقترحات العمل.

تقييم مختصر: مجالات وأولويات إدارة المواد الكيميائية

يعرض هذا الجزء ملخص ما تم التوصل إليه من مجالات إدارة المواد الكيميائية ذات الأولويات، إضافة إلي نتائج تقييم القدرات ومقترحات العمل.

الفرص المتاحة أما المشروعات المشتركة

يمكن في الجزء الأخير من التقرير أن يتم تلخيص الأولويات المشتركة والتوصية بالفرص التي يمكن استغلالها لإقامة مشروعات مشتركة تضم الحكومة ومجموعات أصحاب المصلحة (الصناعة، ومنظمات العمال، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات البيئة والصحة، الهيئات البحثية والأكاديمية ...الخ)، أو الشراكة بين أثنين أو أكثر من مجموعات أصحاب المصلحة.

الملاحق

يمكن إرفاق ورقات العمل الكاملة في الملاحق للرجوع إليها.

ملحق رقم ١: ورقة العمل الخاصة بتقييم أسلوب الإدارة

يرجى الرجوع إلى الجزء الثالث والملحق رقم ٤ من هذه الوثيقة الاسترشادية عند استكمال هذه الجداول

أ-١ تكامل إدارة المواد الكيميائية في أولويات التنمية الوطنية				
الفئة[٥] (وما يرتبط بها من أنشطة خطة العمل العالمية)	**مستوى الكفاءات المتاحة** (مرتفعة/متوسطة/ ضعيفة)	**ملخص نقاط القوة والثغرات**	**مجالات العمل الممكنة**	**أولويات اتخاذ إجراءات العمل:** (عالية/متوسطة/منخفضة)
١-١ آليات تكامل إدارة المواد الكيميائية في أولويات التنمية (١، ٢٤، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ٢٠٥، ٢٢٥، ٢٥٧)				

أ-٢ إطار وطني مؤسسي وبرامجي واضح				
الفئة (وما يرتبط بها من أنشطة خطة العمل العالمية)	**مستوى الكفاءات المتاحة** (مرتفعة/متوسطة/ ضعيفة)	**ملخص نقاط القوة والثغرات**	**مجالات العمل الممكنة**	**أولويات اتخاذ إجراءات العمل:** (عالية/متوسطة/منخفضة)
٢-١ وضع آلية للتنسيق بين الوزارات (٥٦، ١٦٦، ١٩٥، ٢٥٢)				
٢-٢ وضع الأولويات الوطنية (١٦٤، ١٦٥، ٢٠٧، ٢٢٧)				
٢-٣ آليات تبادل المعلومات (٩، ٣٦، ٧٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٣، ١١٥، ١١٦، ١٤١، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤، ٢٥٦، ٢٧١)				

(٥) يمكن الاستمرار في تقسيم الفئات إلى "فئات فرعية" -إذا دعت الضرورة أو إذا كان ذلك مناسبا- تبعا لاختلاف "المجموعات الفرعية" للأنشطة التي يتم التعرف عليها.

أ-٣ تخطيط، وتنفيذ، ومتابعة، وتقييم المشروعات الفعالة				
الفئة (وما يرتبط بها من أنشطة خطة العمل العالمية)	**مستوى الكفاءات المتاحة** (مرتفعة/متوسطة/ ضعيفة)	**ملخص نقاط القوة والثغرات**	**مجالات العمل الممكنة**	**أهمية وسرعة تطلب العمل** عالية/ متوسطة/ منخفضة
٣-١ تخطيط المشروع (٢١٧، ٢٢٢)				
٣-٢ المتابعة والتقييم (٨٠-٨٧، ١٣١، ١٣٦، ٢٥٤)				

أ-٤ التشريعات وتطبيقها (الإنفاذ)				
الفئة (وما يرتبط بها من أنشطة خطة العمل العالمية)	**مستوى الكفاءات المتاحة** (مرتفعة/متوسطة/ ضعيفة)	**ملخص نقاط القوة والثغرات**	**مجالات العمل الممكنة**	**أهمية وسرعة تطلب العمل** عالية/ متوسطة/ منخفضة
٤-١ التشريعات، والإجراءات، والسياسات – العامة (١٢، ١٥، ٤٥، ٤٦، ١٢١، ١٦٩، ١٧٦، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٦)				
٤-٢ تشريعات وسياسات المبيدات (١١٤، ١١٧، ١٥٣)				
٤-٣ سياسات منع التلوث والإنتاج الأنظف (٤٣، ٤٤، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٨٥، ١٩١، ٢٤١، ٢٤٢)				

أ-٥ مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في إدارة المواد الكيميائية				
الفئة (وما يرتبط بها من أنشطة خطة العمل العالمية)	**مستوى الكفاءات المتاحة** (مرتفعة/متوسطة/ ضعيفة)	**ملخص نقاط القوة والثغرات**	**مجالات العمل الممكنة**	**أهمية وسرعة تطلب العمل** عالية/ متوسطة/ منخفضة
٥-١ مشاركة أصحاب المصلحة (١٨٧، ١٩٦، ٢٠٦، ٢٤٥، ٢٦٦)				
٥-٢ المبادرات الطوعية للقطاع الخاص (١٨٩، ١٩٠، ٢٣٦)				
٥-٣ قدرات المجتمع المدني (١٨٨)				

ملحق رقم ٢: ورقة العمل الخاصة بالتعرف على مجالات إدارة المواد الكيميائية الهامة والعاجلة

يرجى الرجوع إلى الجزء ٤-٣ والملحق رقم ٤ من هذه الوثيقة الاسترشادية عند استكمال هذه الجداول

ب-١ توليد المعلومات ونشرها							
مساهمات أصحاب المصلحة	**الحكومة**		**مجموعات أصحاب المصلحة** (أسم المجموعة)		**مجموعات أصحاب المصلحة** (أسم المجموعة)		**ترتيب الأولويات لإدارة المواد الكيميائية**
الفئة (وما يرتبط بها من أنشطة خطة العمل العالمية)	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	---------- **الأولويات المحتملة عند التخطيط الإنمائي**
١-١ التعرف على الأخطار، والتصنيف ووضع البطاقات التعريفية تبعا للنظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية (GHS) (١١، ٢٢، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٧، ١٠٨، ١٦٨، ٢٤٩، ٢٥٠)							
١-٢ تقييم التعرض (٢، ٤، ٩، ٣٤، ٣٥، ٦٦)							
١-٣ السمية (٥، ١٣٠)							
١-٤ الأوبئة والرصد (٣٨، ٨٥، ١٥١، ١٥٢، ٢٠١)							
١-٥ سجلات إطلاق ونقل الملوثات (١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٩٢)							
١-٦ تقييم المخاطر (٣، ٧، ٨، ٥٥، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٨٦، ٨٧، ١٢٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ٢٠٢، ٢٠٣)							

ب-٢ تقليل المخاطر							
مساهمات أصحاب المصلحة	**الحكومة**		**مجموعات أصحاب المصلحة** (أسم المجموعة)		**مجموعات أصحاب المصلحة** (أسم المجموعة)		**ترتيب الأولويات لإدارة المواد الكيميائية**
الفئة (وما يرتبط بها من أنشطة خطة العمل العالمية)	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	---------- **الأولويات المحتملة عند التخطيط الإنمائي**
٢-١ السلامة الكيميائية — عامة (٦، ٢، ٥٠، ٨٠، ١٩٨)							
٢-٢ التداول والاستخدام الآمن للمبيدات (23, 25, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 37, 39, 40, 52)							
٢-٣ السلامة الكيميائية في بيئة العمل (١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٩، ٤٢، ٧٩، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٥، ١٦٧)							
٢-٤ تقليل المخاطر الخاصة بالمواد الكيميائية (٢٠، ٤٩، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠)							
٢-٥ تقليل المخاطر الخاصة بقطاع الصناعة (١٩، ٣٠، ٩٨، ١٤٨)							
٢-٦ المبيدات المتقادمة والنفايات (٤٧، ٤٨، ٦٨، ٢٤٣)							
٢-٧ منع التلوث بالمواد الكيميائية والنفايات والرقابة عليها (٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ١٦٢، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٧٢، ٢٧٣)							
٢-٨ الترويج للبدائل الأكثر أمنا (٥٣، ٥٤، ٥٢، ٢٤٤، ٧٣، ٨٤، ١٢٢، ١٣٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠)							

ب-٣ التعليم ونشر الوعي							
مساهمات أصحاب المصلحة	**الحكومة**		**مجموعات أصحاب المصلحة** (أسم المجموعة)		**مجموعات أصحاب المصلحة** (أسم المجموعة)		**ترتيب الأولويات لإدارة المواد الكيميائية** ---------- **الأولويات المحتملة عند التخطيط الإنمائي**
الفئة (وما يرتبط بها من أنشطة خطة العمل العالمية)	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	
٣-١ التعليم (١١٠، ١٢٣، ١٥٠، ١٥٤)							
٣-٢ نشر المعلومات (١٧، ١٨، ٣٦، ٦٢، ١١١، ١١٢، ١٤٦، ١٦١، ١٦٣)							
٣-٣ التدريب (41, 51, 72, 83, 218, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 238, 240, 251, 253, 255, 270)							

ب-٤ منع الحوادث والرقابة عليها							
مساهمات أصحاب المصلحة	**الحكومة**		**مجموعات أصحاب المصلحة** (أسم المجموعة)		**مجموعات أصحاب المصلحة** (أسم المجموعة)		**ترتيب الأولويات لإدارة المواد الكيميائية** ---------- **الأولويات المحتملة عند التخطيط الإنمائي**
الفئة (وما يرتبط بها من أنشطة خطة العمل العالمية)	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	
٤-١ الحوادث الكيميائية (٤٨، ٧٤، ٧٥، ٧٨)							
٤-٢ منع التسمم وعلاجه والرقابة عليه (٥، ٧٦، ٢٢١، ٢٣٧)							

ب-٥ القدرات التحليلية والمعملية						
مساهمات أصحاب المصلحة	**الحكومة**		**مجموعات أصحاب المصلحة** (أسم المجموعة)		**مجموعات أصحاب المصلحة** (أسم المجموعة)	**ترتيب الأولويات لإدارة المواد الكيميائية**
الفئة (وما يرتبط بها من أنشطة خطة العمل العالمية)	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	**الأولوية** (عالية/ متوسطة/ منخفضة)	**أسباب الحكم**	---------- **الأولويات المحتملة عند التخطيط الإنمائي**
٥-١ القدرات التحليلية والمعملية (٦٣، ٨٢، ١٨١، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٨)							

ملحق رقم ٣: ورقة العمل الخاصة بتقييم القدرات المرتبطة بمجالات إدارة المواد الكيميائية الهامة والعاجلة

يرجى الرجوع إلى الجزء ٤-٤ من هذه الوثيقة الاسترشادية عند استكمال هذه الجداول

ب-١ توليد المعلومات ونشرها				
مجالات موضوعات إدارة المواد الكيميائية	فجوات القدرات	مجالات العمل الممكنة	الجهات المعنية	أهمية وسرعة تطلب العمل عالية/ متوسطة/ منخفضة

ب-٢ تقليل المخاطر				
مجالات موضوعات إدارة المواد الكيميائية	فجوات القدرات	مجالات العمل الممكنة	الجهات المعنية	أهمية وسرعة تطلب العمل عالية/ متوسطة/ منخفضة

ب-٣ التعليم ونشر الوعي				
مجالات موضوعات إدارة المواد الكيميائية	فجوات القدرات	مجالات العمل الممكنة	الجهات المعنية	أهمية وسرعة تطلب العمل عالية/ متوسطة/ منخفضة

ب-٤ منع الحوادث والرقابة عليها				
مجالات موضوعات إدارة المواد الكيميائية	**فجوات القدرات**	**مجالات العمل الممكنة**	**الجهات المعنية**	**أهمية وسرعة تطلب العمل** عالية/ متوسطة/ منخفضة

ب-٥ القدرات التحليلية والمعملية				
مجالات موضوعات إدارة المواد الكيميائية	**فجوات القدرات**	**مجالات العمل الممكنة**	**الجهات المعنية**	**أهمية وسرعة تطلب العمل** عالية/ متوسطة/ منخفضة

ملحق رقم ٤: قائمة الأنشطة المدرجة ضمن خطة العمل العالمية[٦]

هدف النهج الإستراتيجي الأول: الحد من المخاطر(الأنشطة ١– ٧٩)

١ – وضع ملخصات بيانات وطنية وتنفيذ خطط عمل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٢ – ملء الثغرات في القدرة على الوصول إلى المعلومات وتفسيرها وتطبيقها.

٣ – تطوير واستخدام طرق متناسقة جديدة لتقييم المخاطر.

٤ – تطوير طرق ومعايير أفضل لتحديد تأثيرات المواد الكيميائية على صحة الإنسان (وبالتبعية على الاقتصاد والتنمية المستدامة) وذلك لتحديد أولويات العمل، لاكتشاف المواد الكيميائية ومتابعة التقدم الذي يحرزه النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٥ – بناء قدرات البلدان للتعامل مع حالات التسمم والحوادث الكيميائية.

٦ – إدراج طائفة من الاستراتيجيات الوقائية.

٧ – تطوير مواد استرشادية للمساعدة في إعداد التقييم الوطني المبدئي للصحة البيئية للأطفال ولتحديد أولويات الاهتمامات، وتطوير وتنفيذ خطط عمل لمواجهة هذه الاهتمامات ذات الأولوية.

٨ – إنشاء البنية التحتية المطلوبة للبحوث لتقليل عدم اليقين في تقييم المخاطر.

٩ – وضع آليات التشارك في نشر المعلومات التي يمكن استخدامها للحد من عدم اليقين في تقييم المخاطر.

١٠ – إلغاء أي نوع من أنواع عمالة الأطفال التي تحتوي على مواد خطرة كأولوية.

١١ – وضع عناصر موحدة للبيانات بشأن الصحة والسلامة المهنيتين لتسجيل ما يتعلق بهما من بيانات بيئة العمل في قواعد البيانات الخاصة بكل شركة.

١٢ – وضع تشريعات حماية صحة العمال والجمهور في الاعتبار، والتي تغطي النظام الكامل لأوضاع العمل التي تتضمن تداول المواد الكيميائية فيها بما فيها قطاعي الزراعة والصحة.

١٣ – وضع نظام لتقييم الآثار الصحية والبيئية في عملية تداول المواد الكيميائية ودمجه في برامج الصحة والسلامة المهنيتين.

١٤ – وضع، وتعزيز، وتحديث وتنفيذ معايير العمل الآمن لمنظمة العمل الدولية، والمبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن نظام إدارة السلامة والصحة المهنيتين (منظمة العمل الدولية–السلامة والصحة المهنيتان ٢٠٠١) والمبادئ التوجيهية ومدونات السلوك الأخرى غير الملزمة، بما في ذلك تلك الخاصة بالسكان الأصليين والقبليين.

١٥ – وضع سياسات وطنية للسلامة والصحة المهنيتين تحتوي على نص محدد بشأن إدارة المواد الكيميائية، مع تركيز واضح على التدابير الوقائية، والتي تتطلب أن يكون يتم تقييم مخاطر أماكن العمل واتخاذ تدابير منع المخاطر استناداً إلى نظام متدرج معترف به لتدابير المنع والرقابة.

١٦ – إنشاء برامج متكاملة لجميع ممارسي وموظفي الصحة العامة والسلامة، مع تركيز على تحديد عوامل المخاطر الكيميائية المهنية، وتقييمها والرقابة عليها في أماكن العمل كلها (مثل الصناعية، والريفية، والتجارية والخدمية).

---

(٦) للحصول على معلومات كاملة عن مجالات العمل المحتملة، والجهات الناشطة، والأهداف/الأطر الزمنية، مؤشرات التقدم وجوانب التنفيذ يرجى الرجوع إلى خطة العمل العالمية والمتاحة في: http://www.chem.unep.ch/saicm/SAICM%20texts/Final%20standalone%206%20June%2006.doc.

١٧ - تشجيع تبادل المعلومات بشأن الخبرات والمشروعات الناجحة ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية الكيميائية.

١٨ - وضع ونشر بطاقات بيانات السلامة الكيميائية لمساعدة المنشآت في حماية عامليها.

١٩ - تجنب تعريض العمال باتخاذ تدابير تقنية حيثما أمكن؛ وتوفير معدات الوقاية المناسبة لهم؛ وحثهم على قبول ارتداء معدات الوقاية وتحفيز إجراء مزيد من البحوث بشأن معدات الوقاية المستخدمة في ظروف ارتفاع الحرارة والرطوبة.

٢٠ - حماية العمال من المواد الكيميائية التي تسبب الالتهاب الرئوي المزمن الناجم عن استنشاق الأسبست، وغيره من الأمراض المتعلقة بالأسبست وأمراض السرطان المهنية، وتلك المواد الكيميائية التي تغطيها اتفاقية روتردام استناداً إلى مخاطرها على الصحة المهنية والمواد الكيميائية الأخرى بناء على مخاطرها على الصحة المهنية.

٢١ - وضع الإرشادات المساعدة على إتباع نهج موحد عند وضع حدود للتعرض للمهني.

٢٢ - تحديد أدوار ومسؤوليات أصحاب الأعمال، والعاملين، وموزعي المواد الكيميائية والحكومات في تنفيذ النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها.

٢٣ - تشجيع التنفيذ الكامل لمدونة السلوك الدولية الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن توزيع واستخدام مبيدات الآفات.

٢٤ - إعطاء أولوية مناسبة لإدارة الآفات ومبيدات الآفات في إستراتيجيات التنمية المستدامة وورقات الحد من الفقر الوطنية للتمكين من الحصول على المساعدة التقنية والمالية ذات الصلة، بما في ذلك التكنولوجيا المناسبة.

٢٥ - أن تستند القرارات الوطنية بشأن مبيدات الآفات شديدة السمية على تقييم لأخطارها الأصيلة والتعرض المحلي المتوقع لها.

٢٦ - إعطاء أولوية لشراء وسائل مكافحة الآفات الأقل خطورة، واستخدام أفضل الممارسات لمنع زيادة طرح المواد الكيميائية أو طرح غير المناسبة منها

٢٧ - تشجيع تطوير واستخدام مبيدات الآفات قليلة المخاطر واستبدال مبيدات الآفات شديدة السمية بأخرى قليلة المخاطر، وكذا تشجيع البدائل الفعالة وغير كيميائية لمكافحة الآفات.

٢٨ - التمييز بين البرامج التي حققت خفض للمخاطر بصورة جوهرية ومستدامة، وكانت عالية الفائدة بالنسبة للتكلفة عن تلك التي لم تحقق ذلك، ودمج آليات وتدابير تقييم التقدم المحرز ضمن البرامج المستقبلية.

٢٩ - النهوض بالإدارة المتكاملة للآفات والإدارة المتكاملة لناقلات الأمراض.

٣٠ - تشجيع الصناعة لكي توسع من الرقابة على المنتجات وأن تقوم طوعياً بسحب مبيدات الآفات شديدة السمية والخطيرة والتي لا يمكن استخدامها بصورة آمنة في الظروف السائدة.

٣١ - إنشاء برامج لإدارة مبيدات الآفات لتنظيم توافر، وتوزيع واستخدام هذه المبيدات، وحسبما يتناسب، النظر في مدونة قواعد السلوك بشأن توزيع واستخدام مبيدات الآفات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.

٣٢ - تنفيذ نظام لتسجيل ورقابة مبيدات الآفات للتحكم في المخاطر من نقطة بدء الإنتاج/التحضير حتى مرحلة التخلص من المنتجات والحاويات المتقادمة.

٣٣ - استعراض مبيدات الآفات المتوافرة في الأسواق لضمان استخدامها طبقاً لتراخيص معتمدة.

٣٤ - إنشاء برامج إشراف صحي.

٣٥ - إنشاء مراكز معلومات ورقابة لحالات التسمم، ونظم لجمع وتحليل البيانات.

٣٦ - توفير الخدمات الإرشادية والاستشارية ومد منظمات المزارعين بمعلومات بشأن إستراتيجيات وطرق الإدارة المتكاملة للآفات.

٣٧ - كفالة ظروف مواتية للتخزين لمبيدات الآفات في نقطة البيع، وفي المخازن وبالمزارع.

٣٨ - إنشاء برنامج لرصد بقايا مبيدات الآفات في الأغذية وفي البيئة.

٣٩ - توفير مبيدات الآفات الأقل سمية للبيع والاستخدام.

٤٠ - أن يتم الترخيص وبيع منتجات مبيدات الآفات في حاويات مناسبة للاستخدام الفوري، ولا تكون مغرية لاستخدامها ثانية، وبعيدة عن متناول الأطفال وأن تلصق عليها بطاقات تحتوي على تعليمات واضحة وغير مبهمة ومفهومة للمستخدمين المحليين.

٤١ - التأكد من أن العمال الزراعيين يتم تدريبهم بصورة مناسبة على الاستخدام الآمن وأن وسائل الحماية الشخصية كافية بالدرجة التي تسمح بالاستخدام الآمن للمنتجات.

٤٢ - التشجيع على توفير واستخدام معدات الحماية الشخصية.

٤٣ - تشجيع الإنتاج والاستخدام المستدامين، والنهوض بنقل، وتنفيذ وتبني سياسات منع التلوث وتقانات الإنتاج الأنظف، خاصة أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية (BAT/BEP).

٤٤ - النهوض بتطوير واستخدام المنتجات والعمليات ذات المخاطر الأقل.

٤٥ - دمج مفهوم منع التلوث ضمن السياسات، والبرامج والأنشطة الخاصة بإدارة المواد الكيميائية.

٤٦ - دعم مواصلة تطوير وإقرار المواصفات المشتركة لكل من منظمة الأغذية والزراعة/ومنظمة الصحة العالمية بشأن مبيدات الآفات.

٤٧ - تحديد المواقع الملوثة والنقاط الساخنة ووضع وتنفيذ خطط لعلاج المواقع الملوثة للحد من المخاطر على عامة الجمهور والبيئة.

٤٨ - كفالة علاج المواقع الملوثة بما فيها الملوثة من جراء الحوادث.

٤٩ - إلغاء استخدام الرصاص في البنزين.

٥٠ - وضع برامج للإدارة المتكاملة للآفات.

٥١ - توفير التدريب في مجال الممارسات الزراعية البديلة والإيكولوجية، تتضمن البدائل غير الكيميائية.

٥٢ - الدعوة لإتاحة مبيدات آفات أقل خطراً وأكثر أمناً.

٥٣ - القيام باستنباط أنواع مختلفة من المحاصيل المقاومة للآفات والأمراض.

٥٤ - النهوض باستخدام بدائل مأمونة وفعالة، بما في ذلك بدائل غير كيميائية للمواد الكيميائية العضوية عالية السمية، والثابتة والمتراكمة بيولوجياً.

٥٥ - وضع الأولويات لتقييم ودراسة مجموعات المواد الكيميائية التي تشكل أخطاراً غير معقولة ولا يمكن التحكم بها على صحة الإنسان والبيئة والتي قد تضم: مواد ثابتة متراكمة أحيائياً وسمية؛ مواد شديدة الثبات والتراكم الأحيائي؛ المواد الكيميائية المسرطنة أو المطفرة أو التي تؤثر سلباً على أجهزة مثل الجهاز التناسلي والعصبي والمناعي، والغدد الصماء؛ والملوثات العضوية الثابتة.

٥٦ - صياغة نهج متكامل لإدارة المواد الكيميائية يأخذ في الاعتبار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والإستراتيجيات التي تستهدف أطياف متباينة من المواد الكيميائية.

٥٧ - الدعوة إلى الحد من المخاطر الضارة بصحة الإنسان وبالبيئة، خاصة بسبب الرصاص والزئبق والكادميوم، من خلال الإدارة السليمة بيئياً، بما في ذلك استعراض كامل للدراسات ذات الصلة مثل التقييم العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للزئبق ومركباته.

٥٨ - النظر في الحاجة إلى إجراء آخر بشأن الزئبق، مع بحث جميع الخيارات، بما في ذلك إمكانية وضع صك ملزم قانوناً، وشراكات وإجراءات أخرى (استناداً إلى مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٩/٢٣).

٥٩ - اتخاذ إجراء فوري بشأن الحد من المخاطر على صحة البشر والبيئة الناجمة على المستوى العالمي، عن الزئبق وعمليات إنتاجه (على أساس مقرر مجلس الإدارة ٩/٢٣).

٦٠ - النظر في مراجعة المعلومات العلمية التي تركز بوجه خاص على النقل البيئي بعيد المدى، لتنوير المناقشات بشأن الحاجة إلى إجراء عالمي فيما يتعلق بالرصاص والكادميوم على أن يُقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مجلس إدارته في الدورة الرابعة والعشرين في ٢٠٠٧ (استناداً إلى مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٩/٢٣).

٦١ - النظر فيما إذا كانت هناك شرائح من السكان (مثل الأطفال، والحوامل) لديهم حساسية مختلفة أو قابلية مختلفة للتعرض عند تقييم المخاطر على السكان عامة.

٦٢ - تنفيذ نظم إنذار فيما يتعلق بالمخاطر الناجمة عن إنتاج، أو استخدام أو التخلص من المواد الكيميائية.

٦٣ - تطبيق نُهج تستند إلى العلم بما في ذلك أدوات منظمات IOMC المتعلقة بأمور مثل المبادئ التوجيهية للاختبار، والممارسات المعملية السليمة، وقبول تبادل المعلومات، والمواد الكيميائية جديدة، والمواد الكيميائية الموجودة، والأدوات، واستراتيجيات الاختيار والتقييم.

٦٤ - تشجيع وضع أدوات مبسطة وقياسية لدمج العلم في السياسات وعملية صنع القرارات المتعلقة بالمواد الكيميائية، وبصفة خاصة وضع توجيه بشأن منهجيات تقييم وإدارة المخاطر.

٦٥ - إنشاء بناء معرفي لإجراءات تقييم المخاطر بالاستفادة مما أنتجته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بما في ذلك أمور منها حجم الإنتاج الكبير للمنظمة، تقييم المخاطر الكيميائية (التحليل الكمي لعلاقة النشاط بالهيكل، استعراض مخاطر مبيدات الآفات ودراسات المآل، وثائق سيناريو التعرض للانبعاث، تبادل المعلومات وآليات التنسيق.

٦٦ - إنشاء برامج لرصد المواد الكيميائية ومبيدات الآفات لتقييم التعرض.

٦٧ - تطبيق نُهج إدارة دورة الحياة لضمان أن تكون قرارات إدارة المواد الكيميائية متسقة مع غايات التنمية المستدامة.

٦٨ - تيسير تحديد والتخلص من المواد المخزونة المتقادمة من مبيدات الآفات والمواد الكيميائية الأخرى (خاصة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور)، وبصفة خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال.

٦٩ - إنشاء وتنفيذ خطط عمل وطنية فيما يتعلق بتقليل النفايات والتخلص منها، مع وضع الاتفاقات الدولية ذات الصلة في الاعتبار ومن خلال استخدام نهجي من المهد إلى المهد ومن المهد إلى اللحد.

٧٠ - منع وتقليل إنتاج النفايات الخطرة من خلال تطبيق أفضل الممارسات بما في ذلك استخدام البدائل ذات المخاطر الأقل.

٧١ - تنفيذ اتفاقية بازل وتدابير خفض النفايات من المنبع وتحديد قضايا النفايات الأخرى التي تحتاج إلى مراعاة كاملة لمفهوم من المهد إلى المهد ومن المهد إلى اللحد بالنسبة لمآل المواد الكيميائية في عملية الإنتاج وعند نهاية فترة استخدام المنتجات المتضمنة لهذه المواد.

٧٢ - تنفيذ التدابير الإخبارية والتعليمية التي تحمي متداولي النفايات ووحدات إعادة التدوير صغيرة الحجم من أخطار تداول وإعادة تدوير النفايات الكيميائية.

٧٣ - النهوض بمنع النفايات وتقليلها عن طريق تشجيع إنتاج سلع استهلاكية قابلة لإعادة الاستخدام/التدوير ومنتجات قابلة للتفكك بيولوجياً مع تطوير البنية الأساسية المطلوبة.

٧٤ - وضع نظم متكاملة وطنية ودولية لمنع الحوادث الصناعية الكبيرة والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بجميع الحوادث والكوارث الطبيعية المتضمنة لمواد كيميائية.

٧٥ - تشجيع وضع آلية دولية للاستجابة للطلبات المقدمة من البلدان التي تتأثر بالحوادث الكيميائية.

٧٦ - تقليل حدوث حالات التسمم والأمراض الناجمة عن المواد الكيميائية إلى أدنى حد ممكن.

٧٧ - دعم الجمع الوطني لبيانات موحدة، بما في ذلك التصنيف على أسس معينة مثل نوعية السموم، أو الهوية الكيميائية، أو التركيب، أو الاستخدام أو الوظيفة.

٧٨ - علاج الثغرات الخاصة بتطبيق إجراءات السلامة المتعلقة بتشغيل المرافق ذات الكثافة الكيميائية، بما في ذلك الإدارة السليمة بيئياً للمواد والمنتجات الخطرة.

٧٩ - تصميم، وتحديد مواقع وتجهيز المرافق الكيميائية بحيث تكون محصنة ضد التخريب المحتمل.

هدف النهج الإستراتيجي الثاني: المعرفة والمعلومات(الأنشطة ٨٠- ١٦٤)

٨٠ - وضع وإنشاء نهج هادفة لتقييم المخاطر لتقييم التعرض والآثار، بما في ذلك الآثار الاجتماعية-الاقتصادية والآثار المزمنة والمستمرة للمواد الكيميائية على صحة الإنسان وعلى البيئة.

٨١ - تقييم ما إذا كانت بعض الشرائح المختلفة من السكان (مثل الأطفال، والنساء) سيكون لها وضعية مختلفة و/أو سيختلف مدى التعرض عند ترتيب الأولويات عند التقييم على أساس مادة — مادة.

٨٢ - وضع، وإقرار والتشارك في التقنيات التحليلية التي يُعول عليها، وذات السعر المعقول والعملية لرصد المواد التي توليها الأوساط البيئية والعينات البيولوجية اهتماماً خاصاً. ووضع عملية هادفة لتقييم ورصد مستويات عدد محدد من الملوثات ذات الأولوية في البيئة.

٨٣ - تطوير المعرفة العلمية لتعزيز وتعجيل الابتكارات، والبحوث، والتطوير، والتدريب والتعليم الذي ينهض بالاستدامة.

٨٤ - النهوض بالبحوث في مجال التقانات والبدائل الفعالة أكثر بالنسبة للطاقة، والأقل استهلاكاً للموارد والأقل تلويثاً.

٨٥ - جمع البيانات بشأن أنماط استخدام المواد الكيميائية التي ينبغي تحظى بقدر معقول من الاهتمام حسب الاقتضاء لدعم توصيف عملية تقييم المخاطر والاتصال.

٨٦ - تصميم آليات لتمكين الباحثين المنتمين إلى البلدان الأقل تقدماً من المشاركة في تطوير المعلومات الخاصة بالحد من المخاطر.

٨٧ - سد الثغرات في المعرفة العلمية (مثل، الثغرات في فهم المواد المسببة لاختلال الغدد الصماء).

٨٨ - تشجيع الشراكات للنهوض بالأنشطة التي تهدف إلى جمع، وتصنيف واستخدام بيانات علمية إضافية.

٨٩ - توليد البيانات التي تورد تفاصيل الأخطار الأصلية لكل المواد الكيميائية المتداولة في التجارة، ومنح الأولوية لمعلومات عن أخطار المواد الكيميائية التي لديها القدرة العظمى للتعرض الكبير أو الملحوظ.

٩٠ - وضع أولويات وطنية لتوليد المعلومات بالنسبة للمواد الكيميائية التي لا تُنتج بكميات كبيرة.

٩١ – تشجيع استخدام بطاقات الصحة والسلامة خاصة البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية(بطاقات السلامة الكيميائية الدولية).

٩٢ – الاتفاق على جداول زمنية للصناعة، بالتعاون والتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، لتوليد معلومات الخطر وذلك للمواد الكيميائية التي تُنتج بإعداد كبيرة ولا تغطيها التعهدات القائمة.

٩٣ – تشجيع وضع مبادئ توجيهية تُطبق بوجه عام بشأن الأدوار، والمسؤوليات وأوجه المسألة الخاصة بالحكومات، والمنشآت المنتجة والمستوردة للمواد الكيميائية ومورديها المتعلقة بتوليد وتقييم معلومات الخطر.

٩٤ – مواصلة توحيد نماذج البيانات الخاصة بمعلومات الخطر.

٩٥ – وضع توصيات بشأن النُهج المتدرجة للتصدي للمطالب الخاصة بفرز المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية التي لا تُنتج بكميات كبيرة.

٩٦ – تحديد النُهج المحتملة لوضع الأولويات لهذه المواد الكيميائية والتي لا تستند بالضرورة إلى حجم الإنتاج ولكن، تعتمد، على سبيل المثال، على شدة التعرض.

٩٧ – التأكد من أن كل مبيد من مبيدات الآفات يتم اختباره من خلال إجراءات وطرق اختبار معترف بها للتمكين من إجراء تقييم كامل لفعاليته، وسلوكه ومآله، وخطره ومخاطره، بالنسبة للظروف المتوقعة في المناطق أو البلدان التي يُستخدم فيها.

٩٨ – تشجيع الصناعة لكي تقوم بتوليد معارف جديدة تستند إلى العلم، اعتماداً على المبادرات القائمة.

٩٩ – إنشاء نظم إدارة معلومات لمعلومات الخطر.

١٠٠– إعداد لوحات وبطاقات الأمان.

١٠١– استكمال توجيه النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها الخاص بإزكاء الوعي وبناء القدرات وكذلك مواد التدريب (بما في ذلك التوجيه الخاص بوضع خطة عمل النظام الموحد عالمياً، والتوجيه الخاص بتحليل الوضع الوطني وأدوات التدريب الأخرى) وجعلها متاحة للبلدان.

١٠٢– إنشاء ترتيبات للتبادل السريع للمعلومات الخاصة بالمواد الكيميائية، بما في ذلك ما هو الضروري للتغلب على عوائق تبادل المعلومات (مثل توفير المعلومات باللغات المحلية).

١٠٣– النظر في إنشاء مركز لتبادل المعلومات بشأن السلامة الكيميائية لترشيد استخدام الموارد.

١٠٤– التأكد من أن جميع موظفي الحكومات المسؤولين عن إدارة المواد الكيميائية بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال لديهم القدرة على الدخول على شبكة الإنترنت ومدربين على استخدامها.

١٠٥– إزالة العوائق التي تعيق تبادل المعلومات الخاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل تعزيز الاتصال فيما بين أصحاب المصلحة على الأصعدة الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية والدولية.

١٠٦– تعزيز تبادل المعلومات التقنية فيما بين القطاعات الأكاديمية، والصناعية، والحكومية، والحكومية الدولية.

١٠٧– وضع إجراءات للتأكد من أن تكون المواد الخطرة المتداولة مصحوبة، على أقل تقدير، ببطاقات بيانات السلامة المناسبة الموثوق بها والتي تقدم معلومات يسهل الوصول إليها، وقراءتها وفهمها، على أن تأخذ في الاعتبار النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها.

١٠٨– جميع المواد والمنتجات التي تحتوي على مواد خطرة يجب أن تكون مصحوبة بمعلومات ذات صلة للمستخدمين، وأماكن العمل وعند مراكز التخلص.

١٠٩- تحسين قاعدة المعلومات، بما في ذلك عن طريق الوسائط الإلكترونية مثل شبكة الإنترنت والأقراص المدمجة، خاصة في البلدان النامية، مع ضمان وصول المعلومات للمجموعات المناسبة المستهدفة من أجل تمكينهم وكفالة حقهم في المعرفة.

١١٠- إدراج كم كبير من الإستراتيجيات الوقائية، والتعليم، وإزكاء الوعي وبناء القدرات ضمن الاتصال الخاص بالمخاطر.

١١١- بالنسبة لجميع المواد الكيميائية المتداولة في التجارة، ينبغي إتاحة معلومات مناسبة عنها تورد بالتفصيل المخاطر الكامنة فيها وذلك مجاناً للجمهور مع توفير حسب الحاجة معلومات أساسية تتعلق بالصحة والسلامة والبيئة. وتتابع المعلومات الأخرى بمراعاة التوازن بين حق العامة في المعرفة والحاجة إلى حماية المعلومات الخاصة بسرية الأعمال ومصالح الملكية الشرعية.

١١٢- القيام بإزكاء الوعي، خاصة عن طريق تعليم المستهلكين بشأن أفضل الممارسات الخاصة باستخدام المواد الكيميائية، والمخاطر التي تسببها لهم ولبيئتهم المواد الكيميائية التي يستخدمونها، والمسارات التي يحدث من خلالها التعرض.

١١٣- إنشاء آليات لتبادل المعلومات بشأن التلوث في المناطق الحدودية.

١١٤- تحسين الوصول إلى واستخدام المعلومات الخاصة بمبيدات الآفات، خاصة مبيدات الآفات شديدة السمية، والنهوض بالتدابير البديلة الأكثر أمناً لمكافحة الآفات من خلال شبكات مثل المؤسسات الأكاديمية.

١١٥- تشجيع وتيسير تبادل المعلومات، والتكنولوجيا والخبرات داخل وفيما بين البلدان بواسطة القطاعين العام والخاص من أجل الحد من المخاطر وتخفيف آثارها.

١١٦- تيسير الوصول إلى نتائج البحوث المتعلقة بالطرق البديلة لمكافحة الآفات (الكيميائية وغير الكيميائية) وتدابير حماية المحاصيل بواسطة مستخدمي مبيدات الآفات، وهؤلاء المعرضين لمبيدات الآفات والخدمات الإرشادية.

١١٧- تقييم فعالية برامج الحد من مخاطر مبيدات الآفات والطرق البديلة لمكافحة الآفات الجاري تنفيذها والمخططة بواسطة المنظمات الدولية، والحكومات، وقطاعات مبيدات الآفات، والزراعة والتجارة، وأصحاب المصلحة الآخرين.

١١٨- إجراء بحوث على الوسائل المبتكرة للإنتاج الأنظف، بما في ذلك تلك المتضمنة لتقليل النفايات في كل القطاعات الاقتصادية، وعلى الاستخدامات المحتملة للنفايات.

١١٩- تشجيع الممارسات الإدارية التي تضع في اعتبارها نهج دورة الحياة الكاملة للإدارة المستدامة للمواد الكيميائية، مع التركيز على نُهج من البداية — للنهاية لمنع التلوث.

١٢٠- التصدي لمسائل تكامل السياسات عند بحث قضايا دورة الحياة.

١٢١- الإفادة من مفهوم إدارة دورة الحياة لتحديد الثغرات الملحة في نظم وممارسات إدارة المواد الكيميائية ولوضع إجراءات لسد هذه الثغرات، من أجل تحديد فرص إدارة المنتجات الخطرة، والانبعاثات السمية غير المتعمدة والنفايات الخطرة عند أكثر النقاط بروزاً في دورة حياة المادة الكيميائية.

١٢٢- النهوض بالمنتجات القابلة للتفكك والتي تعود إلى الطبيعة بعد استخدامها أو، يتم إعادة تدويرها، عند نهاية الاستخدام، كمادة وسيطة صناعية لإنتاج منتجات جديدة.

١٢٣- دمج قضايا دورة الحياة في المناهج المدرسية.

١٢٤- وضع سجل وطني لإطلاق الملوثات ونقلها/وعملية تصميم قائمة لرصد الانبعاثات تشمل الأطراف المتأثرة والمعنية.

١٢٥- استخدام سجلات إطلاق ونقل الملوثات التي تم مواءمتها لتناسب الظروف الوطنية كمصدر للمعلومات البيئية القيمة للصناعة، والحكومات وللعامة وكآليات لتحفيز إحداث تخفيضات في الانبعاثات.

١٢٦- وضع كتيبات وتوجيهات التنفيذ لكي تشرح بصورة مبسطة فوائد السجل والخطوات الضرورية لإنشاء سجل.

١٢٧- ينبغي على المصنعين، والمستوردين والقائمين بالتركيب تقييم البيانات وتقديم معلومات كافية وتتسم بالمصداقية للمستخدمين.

١٢٨- ينبغي أن تقوم السلطات الشعبية المسؤولة بإنشاء أُطر عامة لإجراءات تقييم المخاطر والوسائل الرقابية.

١٢٩- إجراء تقييمات مخاطر طبقاً لمتطلبات تقييمات المخاطر الصحية والبيئية الموحدة، بما في ذلك المنهجيات الموصى بها دولياً.

١٣٠- توحيد مبادئ وطرق تقييم المخاطر، (مثل، الطرق الخاصة بالمجموعات المعرضة، بالنسبة لنهايات سمية محددة مثل السرطنة، والسمية المناعية، واختلال الغدد الصماء والسمية الإيكولوجية، فيما يخص الأدوات الجديدة.

١٣١- التصدي للثغرات في مجال تطوير أدوات جديدة لتقييم المخاطر، وتوحيد طرق تقييم المخاطر، وأفضل الطرق لتقدير آثار المواد الكيميائية على الصحة في مواقف الحياة الفعلية والقدرة على الوصول، وتأويل واستخدام المعارف الخاصة بالمخاطر.

١٣٢- التصدي للثغرات في دراسة مسارات التعرض الكيميائي والفرص أمام التدخل في هذه المسارات (على سبيل المثال، في مجال الإنتاج الغذائي).

١٣٣- مواصلة تطوير منهجيات تستخدم إجراءات تقييم مخاطر تستند إلى العلم وشفافة وإجراءات إدارة مخاطر تستند أيضاً إلى العلم، مع وضع النهج الوقائي في الاعتبار.

١٣٤- المقارنة بين التقييمات الخاصة بالمنتجات والممارسات البديلة للتأكد من أنها لا تسبب مخاطر أكبر.

١٣٥- سد الثغرات في القدرة على الوصول، وتفسير، واستخدام المعرفة (مثل، تحسين توافر المعلومات بشأن الأخطار، والمخاطر والاستخدام الآمن للمواد الكيميائية، في نماذج تتعلق بالمستخدمين النهائيين، وتحسين استخدام تقييمات المخاطر الموجودة).

١٣٦- وضع مبادئ مشتركة بالنسبة للنهج الموحدة لإجراء والإبلاغ عن تقييمات المخاطر الصحية والبيئية.

١٣٧- تحسين فهم أثر الكوارث الطبيعية على إطلاق المواد الكيميائية الضارة وما ينتج عن تعرض الإنسان والحياة البرية لها، علاوة على التدابير المحتملة للتخفيف منها.

١٣٨- إنشاء وسيلة لوضع وتحديث مصادر المعلومات المقيمة دولياً والخاصة بالمواد الكيميائية في أماكن العمل بواسطة المنظمات الحكومية الدولية، وفي نماذج وبلغات مناسبة للاستخدام من قبل المتواجدين في مكان العمل.

١٣٩- النهوض بالبحوث المعنية بتطوير معدات الوقاية المناسبة.

١٤٠- جعل المعلومات بشأن المواد الكيميائية بأماكن العمل والمقدمة من المنظمات الحكومية الدولية متاحة بسهولة وسلاسة وبالمجان لأصحاب الأعمال، والعاملين والحكومات.

١٤١- تعزيز شبكات المعلومات العالمية من أجل التشارك، وتبادل وتوفير معلومات السلامة الكيميائية (مثل، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وشبكة تبادل المعلومات بشأن بناء القدرات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية).

١٤٢- النهوض بإنشاء برامج العمل الآمن التابعة لمنظمة العمل الدولية على الصعيد الوطني، والتصديق على وتنفيذ اتفاقيات ومنظمة العمل الدولية أرقام ١٧٠، و١٧٤ و١٨٤.

١٤٣- تنفيذ نهج متكامل للاستخدام الآمن للمواد الكيميائية في أماكن العمل بإنشاء آليات جديدة لمد تغطية وتحديث اتفاقيات ومنظمة العمل الدولية المتصلة بالمواد الخطرة مع ربطها بالإجراءات الأخرى المختلفة مثل تلك المرتبطة

بمدونات السلوك، ونشر المعلومات، والإنفاذ، والتعاون التقني، إلى آخره.

١٤٤- إنشاء نُهج وطرق لتوصيل نتائج تقييمات المخاطر الدولية إلى المشاركين المناسبين في أماكن العمل على أن تُحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة لأصحاب العمل، والعاملين والحكومات.

١٤٥- النهوض بإنشاء نظم تفتيش وطنية لحماية العاملين من التأثيرات الضارة للمواد الكيميائية وتشجيع الحوار بين أصحاب الأعمال والعاملين لتعظيم السلامة الكيميائية وتقليل أخطار بيئة العمل.

١٤٦- تعزيز نشر المعلومات المتعلقة بالسلامة الكيميائية فيما بين الشركاء الاجتماعيين ومن خلال وسائط الإعلام العامة على الصعيدين الوطني والدولي.

١٤٧- التأكيد على أهمية حق العمال في المعرفة في جميع القطاعات (الرسمية وغير الرسمية)، بمعنى، أنه ينبغي أن تكون المعلومات المقدمة إلى العمال كافية لهم لحماية سلامتهم وصحتهم علاوة على البيئة.

١٤٨- إزالة الأخطار بمكان العمل التي تنجم عن المواد الكيميائية من خلال طرق بسيطة، وعملية، خاصة الربط الرقابي الكيميائي.

١٤٩- إعطاء الحق للعاملين في رفض العمل في بيئات خطرة إذا لم يتم إمدادهم بمعلومات كافية وصحيحة بشأن المواد الكيميائية الخطرة التي يتعرضون لها في بيئة العمل خاصتهم وبشأن الطرق المناسبة التي يحمون بها أنفسهم.

١٥٠- النهوض بالتعليم والتدريب على السلامة الكيميائية للأطفال.

١٥١- النهوض باستخدام مؤشرات مقارنة للصحة البيئية للأطفال كجزء من تقييم قومي وعملية لوضع الأولويات الخاصة بإدارة المخاطر غير المقبولة بالنسبة لصحة الأطفال.

١٥٢- بحث التعرضات القوية المحتملة ومدى تعرض الأطفال عند وضع المستويات أو المعايير المقبولة وطنياً ذات الصلة بالمواد الكيميائية.

١٥٣- وضع إستراتيجيات عريضة تُوجه بصفة خاصة إلى صحة الأطفال والأسر الشابة

١٥٤- دمج السلامة الكيميائية والفهم الخاص لنظام وضع البطاقات التعريفية خاصة النظم الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها ضمن المناهج الدراسية بالمدارس والجامعات.

١٥٥- تقديم التدريب المناسب وزيادة الإحساس بشأن السلامة الكيميائية لهؤلاء المعرضين للمواد الكيميائية في كل المراحل من التصنيع إلى التخلص (منتجو المحاصيل، دوائر الصناعة، وكالات الإنفاذ، إلى آخره).

١٥٦- إجراء بحوث على المواد المضافة البديلة.

١٥٧- إجراء بحوث على بدائل للمنتجات الأخرى التي تعتمد على الرصاص.

١٥٨- إجراء بحوث على وتنفيذ أفضل الممارسات الزراعية، بما في ذلك الطرق التي لا تحتاج إلى استخدام مواد كيميائية ملوثة أو ضارة.

١٥٩- إنشاء إستراتيجيات سليمة إيكولوجياً ومتكاملة لإدارة الآفات و، حيثما أمكن، ناقلات الأمراض الخاصة بالأمراض القابلة للانتشار.

١٦٠- النهوض بتبادل المعلومات بشأن الممارسات الزراعية البديلة والإيكولوجية، بما في ذلك بشأن البدائل غير الكيميائية.

١٦١- تنفيذ حزم من المعلومات، والتعليم والاتصال بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، تستهدف أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك مناولي النفايات والقائمين بإعادة تدويرها.

١٦٢- دعم البحوث الخاصة بأفضل الممارسات في إدارة النفايات والتي أدت إلى زيادة في تحويل النفايات واستعادتها وانخفاض الأخطار الكيميائية على الصحة والبيئة.

١٦٣- القيام بحملات لإزكاء الوعي والتدابير الوقائية من أجل النهوض بالاستخدام غير الضار للمواد الكيميائية.

١٦٤- العمل من أجل ضمان مشاركة واسعة وذات مغزى لأصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء، على جميع الأصعدة في تدبير الاستجابات للتحديات التي تجابه إدارة المواد الكيميائية وفي العمليات التنظيمية والخاصة بصنع القرارات ذات الصلة بالسلامة الكيميائية.

هدف النهج الإستراتيجي الثالث: أسلوب الإدارة (الأنشطة ١٦٥- ٢٠٧)

١٦٥- أن تتواجد آليات متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة لوضع ملخصات بيانات وطنية وترتيب أولويات العمل.

١٦٦- فيما يتعلق بتنفيذ البرامج الوطنية:

- وضع ملخصات بيانات شاملة؛
- إنشاء آلية تنسيق رسمية مشتركة بين الوزارات ومتعدد أصحاب المصلحة بشأن قضايا إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك تنسيق أوضاع الحكومات الوطنية ومتعدد أصحاب المصلحة في الاجتماعات الدولية؛
- وضع سياسة وطنية للسلامة الكيميائية تحدد الأهداف والنقاط الإستراتيجية نحو الوصول إلى هدف قمة جوهانسبرغ لعام ٢٠٢٠؛
- وضع نظم وطنية لتبادل المعلومات الخاصة بالسلامة الكيميائية؛
- وضع إستراتيجيات وطنية لتعبئة الموارد الوطنية والخارجية لزيادة أهمية إدارة المواد الكيميائية داخل الأُطر الوطنية للتنمية المستدامة؛
- وضع سياسات للمشاركة النظامية لأصحاب المصلحة، مع استحضار أوجه التوافق من المبادرات ذات الصلة بشأن إدارة المواد الكيميائية.

١٦٧- دعم الجهود لتنفيذ نهج متكامل للاستخدام المأمون للمواد الكيميائية في أماكن العمل بوضع آليات فعالة لمتابعة وتحديث المعلومات بشأن الصكوك الدولية المتصلة بالمواد الخطرة.

١٦٨- استعراض التشريعات الوطنية ومواءمتها مع متطلبات النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها.

١٦٩- تشجيع التصديق على وتنفيذ كل الصكوك الدولية ذات الصلة والمعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، وتشجيع وتحسين الشراكات والتنسيق (مثل، اتفاقية استكهولم، واتفاقية روتردام، واتفاقية بازل، واتفاقيات ومنظمة العمل الدولية، واتفاقيات المنظمة البحرية الدولية المتصلة بالمواد الكيميائية، مثل الاتفاقية الدولية لمكافحة وكشط المواد الملوثة في أبدان السفن (TBT)) والتأكد من تنفيذ الإجراءات الضرورية.

١٧٠- إنشاء أو تعزيز التنسيق، والتعاون والشراكات، بما في ذلك التنسيق فيما بين المؤسسات والعمليات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف على الأصعدة الدولية، والوطنية والمحلية، من أجل التصدي للثغرات في السياسات والمؤسسات، واستثمار أوجه التوافق النشاطي المحتملة وتحسين التماسك.

١٧١- النظر في نهج لتيسير وتعزيز التآزر والتنسيق فيما بين اتفاقيات المواد الكيميائية والنفايات.

١٧٢- النظر في تقييم الاحتمالات والمنافع المحتملة لاستخدام وسائل وطرق اتفاقية بازل و/أو اتفاقية استكهولم لإدارة النفايات والتخلص من نفايات المواد المستنفدة للأوزون المستعادة المنظمة بموجب بروتوكول مونتريال.

١٧٣- وضع مشروعات تجريبية للسعي نحو تنفيذ التنسيق بين نقاط الاتصال الوطنية للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الخاصة بالمواد الكيميائية (اتفاقيات روتردام، واستكهولم وبازل وبروتوكول مونتريال) لتحقيق أوجه التوافق النشاطي عند تنفيذ هذه الاتفاقات.

١٧٤- التصدي على الصعيد المحلي للثغرات في تنفيذ القوانين وصكوك السياسات القائمة التي صدرت في سياق النظم الوطنية للإدارة البيئية، بما في ذلك ما يتعلق بالوفاء بالالتزامات حيال الصكوك الدولية الملزمة قانوناً.

١٧٥- كفالة الترابط مع خطة بالي الإستراتيجية المقترحة للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

١٧٦- النهوض، عند الضرورة، بوضع مزيد من الاتفاقات الدولية الخاصة بالمواد الكيميائية.

١٧٧- إنشاء الإطار المطلوب لعمل سجلات وطنية لإطلاق ونقل الملوثات.

١٧٨- النهوض بتوافق سياسي من أجل تيسير وصول العامة إلى المعلومات البيئية الوطنية.

١٧٩- إدارة نشر المعلومات من سجلات إطلاق ونقل الملوثات بحيث يتم الإبلاغ عن المخاطر بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب دون المبالغة في إثارة فزع العامة.

١٨٠- النهوض بتوحيد متطلبات الأداء البيئي في إطار التجارة الدولية

١٨١- إنشاء القدرات الخاصة بجمع وتحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية.

١٨٢- بحث وتطبيق منهجيات تدخيل التكاليف التي تقع على كاهل صحة الإنسان، والمجتمع والبيئة من جراء إنتاج واستخدام المواد الكيميائية، وذلك، لتطبيق المبدأ ١٦ من إعلان ريو.

١٨٣- وضع منهجيات ونهج لدمج إدارة المواد الكيميائية ضمن الإستراتيجيات الاجتماعية والإنمائية.

١٨٤- إدراج بناء القدرات الخاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية كأحد الأولويات في الإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وإستراتيجيات المساعدة القطرية.

١٨٥- تعزيز الجهود لتنفيذ القيم الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية المشتركة.

١٨٦- وضع أُطر للنهوض بالشراكات بين القطاعين الخاص والعام في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

١٨٧- وضع إطار للنهوض بالمشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمدراء، والعمال والاتحادات العمالية في جميع المنشآت — خاصة، وعامة وخدمة مدنية القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي — في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

١٨٨- بناء قدرات المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في البلدان النامية بما يؤدي إلى تيسير مسؤوليتها ومشاركتها النشطة. وقد يشمل ذلك توفير الدعم المالي والتدريب في اتفاقات السلامة الكيميائية ومفاهيمها.

١٨٩- تشجيع استخدام المبادرات الطوعية (مثل، العناية الرشيدة ومدونة السلوك خاصة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة).

١٩٠- النهوض بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية المشتركة بشأن الإنتاج والاستخدام الآمنين لجميع المنتجات، بما في ذلك من خلال وضع نهج للحد من المخاطر البشرية والبيئية للجميع وعدم نقل هذه المخاطر إلى هؤلاء الأقل قدرة في التصدي لها.

١٩١- النهوض بالابتكارات والتطوير المستمر لإدارة المواد الكيميائية خلال السلسلة الإنتاجية.

١٩٢- النهوض بتبني سجلات إطلاق ونقل الملوثات وطرق الإنتاج الأنظف داخل القطاع الصناعي.

١٩٣- الترويج لثقافة الامتثال والمساءلة والنهوض ببرامج فعالة للإنفاذ والرصد، بما في ذلك من خلال وضع وتطبيق صكوك اقتصادية.

١٩٤- تعزيز الأُطر الخاصة بالسياسات والأُطر القانونية والتنظيمية والنهوض بالامتثال والإنفاذ.

١٩٥- إنشاء هيئات تنسيق وطنية متعددة أصحاب المصلحة بشأن المواد الكيميائية لتقديم المعلومات ولزيادة الوعي بشأن مخاطر هذه المواد.

١٩٦- استكشاف عمليات التشاور المبتكرة، مثل المناقشات التوفيقية، بهدف إيجاد أرضية مشتركة واتفاق فيما بين قطاعات المجتمع المتأثرة بشأن القضايا الحرجة التي تعرقل جهود تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

١٩٧- دمج إستراتيجيات بناء القدرات والنهوض بالأنشطة التي من شأنها تعزيز الأُطر القانونية والمؤسسية لكل بلد من أجل تنفيذ السلامة الكيميائية بجميع الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة.

١٩٨- تشجيع البلدان على توحيد معايير السلامة الكيميائية خاصتهم.

١٩٩- إنشاء ترتيبات فعالة للتنفيذ والرصد.

٢٠٠- استكمال استبيانات دورية لقياس تنفيذ إعلان باهيا.

٢٠١- وضع مؤشرات موضوعية لتقييم تأثير المواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة.

٢٠٢- ضمان أن يتم بحث قضايا مبيدات الآفات والمواد الكيميائية في إطار تقييمات التأثير البيئي شاملة المناطق المحمية.

٢٠٣- تقييم انتشار إطلاقات الملوثات (في الهواء، والماء وعلى الأرض) في المناطق المحمية.

٢٠٤- وضع إستراتيجيات وطنية لمنع، وكشف ومكافحة الاتجار غير المشروع، بما في ذلك تعزيز القوانين والآليات القضائية، وقدرات إدارات الجمارك والسلطات الوطنية الأخرى لمكافحة ومنع الشحنات غير القانونية من المواد الكيميائية السمية والخطرة.

٢٠٥- ضمان الدعم المتبادل بين السياسات التجارية والبيئية.

٢٠٦- ضم ممثلي المجتمع المدني في اللجان الحكومية القائمة بوضع، وتنفيذ ورصد خطط تنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٢٠٧- تقديم المساعدة والتدريب من أجل وضع ملخصات البيانات الوطنية.

هدف النهج الإستراتيجي الرابع: بناء القدرات والتعاون التقني (الأنشطة ٢٠٨- ٢٦٢)

٢٠٨- وضع نهج نظامي لتيسير تقديم المشورة بشأن بناء القدرات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المستوى القطري إلى البلدان التي تطلبها مثلاً:

- النظر في إنشاء مكتب خدمات لتقديم المشورة الأساسية للبلدان و/أو لإحالة الطلبات إلى المصادر المختصة (مؤسسات السياسات، الخبراء، بنوك البيانات، المعلومات ونحو ذلك) بشأن الخبرة، وتوجيهات السياسات والتمويل والمبادئ التوجيهية؛
- ضمان أن العملية أعلاه تستفيد من المعلومات القائمة والأدوات وتعمل بطرق تعويضية للمبادرات القائمة حالياً؛
- النظر في وضع آليات للرصد كجزء من عمليات تقييم النهج الاستراتيجي لتقدير مدى جدوى العملية؛
- تنفيذ مشروع تجريبي لاختبار وتهذيب المفهوم المعني قبل التنفيذ العالمي.

٢٠٩- تعزيز القدرات التي تخص البنية الأساسية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال من خلال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا لهذه البلدان بهدف التصدي للفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وتلك التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال.

٢١٠- النهوض بإنشاء قواعد بيانات تستند إلى التقييم العلمي وإنشاء مراكز لجمع وتبادل المعلومات على الأصعدة الوطنية، والإقليمية والدولية.

٢١١- النهوض ببرامج لوضع صكوك لإدارة المواد الكيميائية (ملخصات البيانات الوطنية، وخطط التنفيذ الوطنية، والخطط الوطنية للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ).

٢١٢- تنسيق برامج المساعدة على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف التي تدعم أنشطة وإستراتيجيات بناء القدرات بواسطة البلدان المتقدمة.

٢١٣- وضع إستراتيجيات مستدامة لبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تم اقتصادياتها بمرحلة انتقال، تقر بالطبيعة الشاملة لبناء القدرات الخاصة بالسلامة الكيميائية.

٢١٤- النهوض باستخدام، والمساهمة مثلاً في شبكة تبادل المعلومات بشأن بناء القدرات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، لتبادل المعلومات وتعزيز التنسيق والتعاون بشأن أنشطة بناء القدرات للسلامة الكيميائية.

٢١٥- تعزيز القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال والتي تخص تنفيذ الاتفاقيات البيئية المعنية بالمواد الكيميائية.

٢١٦- إشراك كل أصحاب المصلحة في صياغة وتنفيذ خطط شاملة لتعزيز بناء القدرات.

٢١٧- وضع كفاءات وقدرات للتخطيط الوطني للمشروعات ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية.

٢١٨- إنشاء برامج للتدريب العلمي والتقني للموظفين، بما في ذلك موظفي الجمارك.

٢١٩- إنشاء مرافق معملية وطنية أو إقليمية، وإمدادها بما ينقصها من الأجهزة والمعدات الحديثة، بما في ذلك تلك اللازمة لاختبار الانبعاثات وتعمل طبقاً للمعايير الوطنية.

٢٢٠- إنشاء مختبرات مرجعية إقليمية تعمل طبقاً للمعايير الدولية.

٢٢١- إنشاء أو تعزيز البنية الأساسية الوطنية، بما في ذلك تلك الخاصة بإدارة المعلومات، ومراكز مكافحة السموم وقدرات الاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بالحوادث الكيميائية.

٢٢٢- وضع موارد لخطط ومشروعات التنفيذ الوطنية.

٢٢٣- التصدي للحاجات من القدرات للنهج التنظيمية والطوعية لإدارة المواد الكيميائية.

٢٢٤- تحسين التنسيق على المستوى الوطني وتعزيز تكامل السياسات عبر القطاعات، بما في ذلك إنشاء شراكات مع القطاع الخاص.

٢٢٥- دمج قدرات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية داخل الوزارات الضالعة في دعم إنتاج، واستخدام وإدارة المواد الكيميائية.

٢٢٦- تعزيز القدرات التقنية والتكنولوجيا الموجودة (بما في ذلك نقل التكنولوجيا).

٢٢٧- تعزيز الآليات الخاصة بإبلاغ وتجميع المعلومات الضرورية لإنتاج بيانات خط الأساس التي تساعد في تحديد أولويات وثغرات الإدارة المحلية (مثل، سجلات إطلاق ونقل الملوثات وقوائم الجرد) مع أخذ مبادرات الصناعة الخاصة بالإبلاغ في الاعتبار.

٢٢٨- إنشاء بنية أساسية لكي تعوض النقص في هيئات الاعتماد والمختبرات المعتمدة والمرجعية بقدرات لاختبار المصفوفتين البيئية والبشرية والمواد الغذائية.

٢٢٩- إنشاء التدريب اللازم والبنية الأساسية للقيام بالاختبارات الضرورية للمواد الكيميائية بالنسبة لإدارتها خلال دورة حياتها.

٢٣٠- وضع برامج تدريبية خاصة بتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالتقنيات الصحية والاتصال.

٢٣١- التصدي للتدريب المطلوب لتطوير القدرات الخاصة بالنُهج التشريعية، ووضع السياسات، والتحليل والإدارة.

٢٣٢- توفير التدريب على استخدام آليات المسؤولية والتعويض ذات الصلة.

٢٣٣- توفير التدريب على الاستجابة لحالات الطوارئ.

٢٣٤- توفير التدريب التقني اللازم والموارد المالية للحكومات الوطنية لكشف ومنع الاتجار غير المشروع في السلع السمية والخطرة والنفايات الخطرة.

٢٣٥- وضع تدابير محددة لبناء القدرات لكل إقليم.

٢٣٦- وضع أدوات لمساعدة الصناعة في توفير معلومات مبسطة بشأن المواد الكيميائية إلى الحكومات وفرادى المستخدمين.

٢٣٧- إنشاء وتعزيز مراكز مكافحة السموم لتقديم المعلومات الخاصة بالسمية والمشورة؛ وإنشاء المرافق السريرية والتحليلية السمية ذات الصلة طبقاً للحاجات المحددة والموارد المتاحة في كل بلد.

٢٣٨- توفير التدريب على تقنيات الإنتاج الأنظف.

٢٣٩- بحث وسائل مكافحة نقل التقانات القذرة عبر الحدود.

٢٤٠- التحديد الواضح للاحتياجات الخاصة بـ "تدريب المدربين".

٢٤١- تصميم كتيبات إرشادية وتوجيهات واضحة وبسيطة بشأن التدابير العملية لتقييم طرق الإنتاج وتنفيذ التحسينات.

٢٤٢- تشجيع نقل التكنولوجيا والمعرفة بشأن الإنتاج الأنظف وتصنيع البدائل.

٢٤٣- إنشاء بنية أساسية لتحليل وعلاج المواقع الملوثة. توفير التدريب على نُهج إعادة التأهيل. إنشاء قدرات لإعادة تأهيل المواقع الملوثة. وضع تقنيات علاجية. زيادة التعاون الدولي من أجل توفير المساعدة التقنية والمالية لعلاج آثار المواد الكيميائية على البيئة وعلى صحة الإنسان من جراء الحوادث الكيميائية، وإساءة التدبير، والممارسات العسكرية والحروب.

٢٤٤- إنشاء القدرات لتحديد بدائل للرصاص في البترين، إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتحليل البترين. وتطوير البنية الأساسية المطلوبة لتوفير أنواع وقود خالية من الرصاص.

٢٤٥- وضع آليات لتيسير البحوث الوطنية والدولية التعاونية والتكنولوجيا التشاركية.

٢٤٦- إنشاء البنية الأساسية المطلوبة للبحوث في مجال تأثيرات التعرض للمواد الكيميائية على الأطفال والنساء.

٢٤٧- إنشاء مرافق اختبار معتمدة للمواد الكيميائية.

٢٤٨- إنشاء مرافق اختبار معتمدة لإجراء اختبارات الخصائص الخطرة للمواد الكيميائية للتصنيف والتحقق من المعلومات المدونة على البطاقات التعريفية.

٢٤٩- النهوض بالتدريب على تصنيف الخطورة.

٢٥٠- توفير الموارد المالية والتقنية الكافية لدعم مشروعات بناء القدرات الوطنية والإقليمية الخاصة بالنظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال.

٢٥١- توفير التدريب بشأن الروابط بين التجارة والبيئة، بما في ذلك مهارات التفاوض المطلوبة.

٢٥٢- تشجيع التعاون بين أمانات الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في وضع البرامج والمواد التي من شأنها تعزيز فهم القواعد والنظام في مجالات محددة فيما بين الحكومات، والمؤسسات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين.

٢٥٣- توفير التدريب بشأن مفهوم المناطق المحمية.

٢٥٤- القيام ببناء القدرات الخاصة بتحديد ورصد المؤشرات البيولوجية.

٢٥٥- النهوض بالتدريب وبناء القدرات الضروريين لكل من يشارك بصورة مباشرة وغير مباشرة في استخدام المواد الكيميائية والتخلص منها.

٢٥٦- إنشاء وتعزيز القدرات الخاصة بالحصول على، وتوليد، وتخزين، ونشر والوصول إلى المعلومات، بما في ذلك شبكة تبادل المعلومات بشأن بناء القدرات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٢٥٧- إنشاء قدرات للقيام بتقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية.

٢٥٨- تنفيذ برامج بناء القدرات لتقليل النفايات وزيادة كفاءة استخدام الموارد بما في ذلك الإدارة ذات الناتج صفر من النفايات، بما في ذلك منع تولد النفايات، الإحلال، وخفض الاستخدامات السامة، لتقليل حجم وسمية النفايات.

٢٥٩- إنشاء القدرات الوطنية والمحلية لرصد، وتقييم وتخفيف الآثار الكيميائية لمدافن القمامة، ومناطق ردم النفايات ومرافق النفايات الأخرى على صحة الإنسان وعلى البيئة.

٢٦٠- تنفيذ برامج تدريب لمنع تعرض المشتغلين بالنفايات والقائمين بإعادة تدويرها، خاصة القائمين بكسح النفايات، للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة.

٢٦١- تدريب موظفي الجمارك على كشف العمليات غير المشروعة لنقل النفايات عبر الحدود.

٢٦٢- تنفيذ مشروعات إرشادية بشأن تقليل النفايات والإدارة عالية الكفاءة للنفايات في بلدان مختلفة بدعم ثنائي أو متعدد الأطراف.

هدف النهج الإستراتيجي الخامس: الاتجار غير المشروع (الأنشطة ٢٦٣- ٢٧٣)

٢٦٣- النهوض بالاشتراك مع منظمة الجمارك العالمية بنشر واستخدام ملخصات المخاطر الجمركية وبطاقات سلامة المواد كوسائل رسمية لتحديد الحالات المحتملة للاتجار غير المشروع.

٢٦٤- التصدي لمسألة الموارد والآليات التشغيلية للمساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال، بصورة مباشرة أو من خلال ومنظمة إقليمية معنية.

٢٦٥- تقييم مدى انتشار وتأثير الاتجار غير المشروع على الأصعدة الدولية، والإقليمية، ودون الإقليمية والوطنية.

٢٦٦- زيادة مستوى التنسيق والتعاون فيما بين كل أصحاب المصلحة.

٢٦٧- التصدي للكيفية التي يمكن أن تُطبق بها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والقوانين الوطنية بفعالية أكبر على نقل المواد الكيميائية السمية والخطرة عبر الحدود.

٢٦٨- النهوض بجهود منع الاتجار الدولي غير المشروع للمواد الكيميائية السمية والخطرة وجهود منع الضرر الناجم عن انتقالها والتخلص منها عبر الحدود.

٢٦٩- النهوض باعتماد المنظمات الحكومية الدولية لمقررات بشأن منع الاتجار الدولي غير المشروع في المنتجات السمية والخطرة.

٢٧٠- تدريب موظفي الجمارك، والزراعة والصحة على كشف المواد الكيميائية السمية والخطرة غير المشروعة.

٢٧١- إنشاء شبكة معلومات عالمية، بما في ذلك نظم للإنذار المبكر، عبر الحدود الدولية، خاصة على المستوى الإقليمي.

٢٧٢- تعزيز الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بمنع، وكشف ومكافحة العمليات غير المشروعة لنقل النفايات عبر الحدود.

٢٧٣- النهوض بجهود منع الاتجار غير المشروع في النفايات.

UNITAR

تمّ إنشاء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث سنة ١٩٦٥ كهيئة مستقلة داخل الأمم المتحدة هدفها تعزيز فعالية الأمم المتحدة من خلال التدريب والبحث المناسبين. ويخضع المعهد لإدارة مجلس أمناء، ويرأسه رئيس تنفيذي. تدعم المعهد المساهمات الطوعية من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات وغيرها من المصادر غير الحكومية.

منذ الأول من تموز/يوليو ١٩٩٣، وبعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٧/٤٧، تم نقل مقر معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إلى جنيف. ويضطلع المعهد بالمهام التالية:

- ضما الاتصال بمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها والبعثات الدائمة في جنيف ونيويورك والمدن الأخرى التي تستضيف مؤسسات الأمم المتحدة وإرساء التعاون مع الكليات والمؤسسات الأكاديمية وتعزيزه.
- تنفيذ برامج تدريبية في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتعاون الدولي للدبلوماسيين المعتمدين في جنيف والمسؤولين الرسميين الذين يعملون في مجالات متعلقة بأنشطة الأمم المتحدة.
- تنفيذ مجموعة واسعة من البرامج التدريبية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية تشمل:

أ – برنامج تدريب حول الدبلوماسية متعددة الأطراف والتفاوض وتسوية النزاعات

ب – برامج تدريب حول إدارة البيئة والموارد الطبيعية

ج – برنامج تدريب حول إدارة الدين والإدارة المالية مع التركيز بشكل خاص على الجوانب القانونية

د – برنامج تدريب حول مراقبة الكوارث

هـ – برنامج تدريب حول حفظ السلام وإرساء السلام وبناء السلام

العنوان:	العنوان البريدي:		
11-13 chemin des Anémones	UNITAR	Tel.:	+41 22 917 1234
1219 Châtelaine	Palais des Nations	Fax:	+41 22 917 8047
Geneva	CH-1211 GENEVA 10	Website: http://www.unitar.org	
SWITZERLAND	SWITZERLAND		